



دولة الكويت  
وزارة المالية  
شؤون الميزانية العامة

**بيان وزير المالية  
عن الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية  
ومشروع الميزانية للسنة المالية  
2013/2012**

**المقدم من  
معالي / د. نايف فلاح الحجرف  
وزير المالية  
ووزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة**

## محتويات بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية ومشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012

رقم الصفحة	المحتوى	الفصل
4	مقدمة	
6	التوجهات والسياسات الاقتصادية والمالية لسنة المالية 2013/2012	الفصل الأول
7	أولا : مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي	
11	ثانيا : * توجهات الخطة الإنمائية للدولة ( 2011/2010 – 2014/2013 )	
13	* الخطة السنوية الثالثة 2013/2012	
17	ثالثا : أهم توجهات مشروع ميزانية السنة المالية 2012/2011	
20	رابعا : السكان والقوى العاملة	
20	أ – السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة	
20	ب – دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية	
29	التطورات والعلاقات الاقتصادية الدولية والمحلية	الفصل الثاني
30	أولا : التطورات على مستوى الاقتصاد العالمي	
32	ثانيا : تطورات الأسواق النفطية العالمية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي	
34	ثالثا : تطور العلاقات الاقتصادية لدولة الكويت	
46	مؤشرات الأداء الاقتصادي لدولة الكويت	الفصل الثالث
48	أولا : المجاميع الاقتصادية للحسابات القومية	
54	ثانيا : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الأنشطة الاقتصادية	
57	ثالثا : التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية	
57	(1) التطورات النقدية والمصرفية	
67	(2) التطورات الرقابية وهيكل القطاع المصرفي والمالي	
68	(3) تطورات نظم التسويات والمقاصة	
69	(4) إصدارات أدوات الدين العام	
72	(5) التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	
76	(6) مستويات الأسعار المحلية	

**تابع**  
**محتويات بيان وزير المالية**  
**عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية**  
**ومشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012**

رقم الصفحة	المحتوى	الفصل
79	تطورات المالية العامة 2010/209 – 2012/2011	الفصل الرابع
80	أولا : السنة المالية 2010/2009	
81	ثانيا : السنة المالية 2011/2010	
81	ثالثا : السنة المالية 2012/2011	
85	رابعا : الاختلالات الهيكلية للميزانية العامة للدولة وكيفية معالجتها	
88	مشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 والأسس التي بني عليها	الفصل الخامس
89	أولا : الملامح الرئيسية لمشروع ميزانية 2013/2012	
92	ثانيا : التقديرات الإجمالية لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2013/2012	
93	ثالثا : الأسس التي بني عليها تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012	
93	(1) تقدير الإيرادات	
97	(2) تقدير المصروفات	
98	الباب الأول : المرتبات	
100	الباب الثاني : المستلزمات السلعية والخدمات	
102	الباب الثالث : وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	
104	الباب الرابع : المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة	
107	الباب الخامس : المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	
110	الخاتمة	الفصل السادس

**بيان وزير المالية**  
**عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية**  
**ومشروع الميزانية**  
**للسنة المالية 2012 / 2013**

مقدمة :

استنادا لأحكام المادة ( 13 ) من المرسوم بقانون رقم ( 31 ) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والتي تنص على :

" يعد وزير المالية مشروع الميزانية ، كما يعد بيانا يتضمن عرضا عاما للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلا لما يهدف إليه ."

وأحكام المادة (14) والتي تنص على :

" يعرض وزير المالية مشروع الميزانية مصحوبا بالبيان على مجلس الوزراء لإقرارهما ، ويجب أن يتم إقرارهما في وقت يسمح بتقديم المشروع إلى السلطة التشريعية قبل انتهاء السنة المالية الجارية بشهرين على الأقل ."

من هذا المنطلق يسرني أن أعرض عليكم بيانا يتناول تحليلا للأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية ، وتحليلا لمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 ، مع ما يتضمنه من توضيح للأسس والمرتكزات التي أخذت في الاعتبار لدى إعداد تقديرات مشروع الميزانية ، والتأكيد على الدور الذي تقوم به الميزانية العامة للدولة كأداة للسياسة المالية لدولة الكويت ، تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة للدولة .

ويعد بيان وزير المالية وثيقة اقتصادية ومالية على درجة كبيرة من الأهمية نظرا لما تحويه من بيانات ومعلومات وتوجهات وسياسات اقتصادية ومالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية لدولة الكويت .

وتكمن أهميتها في استفادة متخذي القرار في مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والباحثين والدارسين المعنيين بالمالية العامة لدولة الكويت من هذه الوثيقة.

والله نسأل أن نكون قد وفقنا في عرض الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة بقدر كبير من الدقة والشفافية.

ونأمل في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواردة بمشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2012/2013 ومن ثم تحقيق الأهداف والتوجهات السامية لحضرة صاحب السمو الأمير الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لتحسين ورفع المستوى المعيشي للمواطن الكويتي ، والعمل على أن تكون دولة الكويت مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة التنمية والنشاط الاقتصادي، وأن نعمل جميعا وتتضافر جهود السلطتين التنفيذية والتشريعية لرفع اسم دولة الكويت عاليا لتأخذ مكانها الطبيعي والريادي بين دول المنطقة والعالم.

والله ولي التوفيق ،،،

د. نايف فلاح الحجرف

وزير المالية

ووزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة

## **الفصل الأول**

# **التوجهات والسياسات الاقتصادية والمالية**

## الفصل الأول التوجهات والسياسات الاقتصادية والمالية للسنة المالية 2013/2012

### أولا : مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي :

- 1 - سيظل الحديث مستمرا عن أن إيرادات النفط هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي بالكويت ولم نزل نؤكد على أن الاقتصاد الكويتي أحادي المورد ، ذو نمط -الاقتصاد الريعي- الذي يعتمد على مصدرين هما الدخل من صادرات النفط والعائد من الاستثمارات الخارجية، وعلى الرغم من أن قناعاتنا بما سبق قد ترسخت ، وبأن هذين المصدرين غير مستقرين ويتعذر الاعتماد عليهما في بناء أسس قوية للتنمية ، إلا أن اقتصادنا لم يأخذ طريقه بعد نحو التغيير .
- 2 - مازال تشخيص الاقتصاد الكويتي بأنه اقتصاد ترتبط فيه حركة النشاط الاقتصادي في البلاد بالإنفاق العام الحكومي قائما ، ولم يزل دور القطاع الخاص في بناء الناتج المحلي الإجمالي متضائلا أمام ضخامة نصيب قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والذي يزداد بفعل ارتفاع الأسعار العالمية لتصدير النفط .
- 3 - ينبغي إعادة صياغة دور الدولة في وضع آليات الأسعار حيث يجب أن يقتصر على القيام بدور رقيب ومنظم للخدمات في العديد من المجالات .
- 4 - ما زالت الدولة تقدم الخدمات الاجتماعية المجانية وتدعم أسعار العديد من السلع والخدمات ، دون أن يكون لنظام السوق الحر دور كبير في هذا المجال .
- 5 - وما زال سكان الكويت يتزايدون حتى بلغ عددهم في 2010/12/31 نحو 3582054 نسمة بزيادة 139105 نسمة عن عددهم في 30 يونيو 2009 ، كما زاد عدد الكويتيين إلى 1148363 نسمة بزيادة 45878 نسمة عن عددهم في 30 يونيو 2009 ويبلغ الوزن النسبي للسكان الكويتيين 32.1٪ من جملة سكان البلاد وفقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء ، وينضم من هؤلاء عدد كبير سنويا لقوة العمل وهو ما يزيد من الحاجة الماسة إلى خلق وظائف وفرص عمل جديدة أمامهم\* .

\* المصدر : بيانات الفقرة (5) الإدارة المركزية للإحصاء .

6 - أن قدرة الكويت على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما زالت محدودة للعديد من الأسباب المقيدة لتدفق رؤوس الأموال الخارجية التي تساهم مع أموال القطاع الخاص الكويتي في بناء القدرة الإنتاجية للدولة.

7 - كما تشير التقارير الدولية إلى أن إجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لنشاط القطاع الخاص تأخذ وقتا طويلا لا يتناسب مع متطلبات توافر البيئة الاستثمارية الراضية في تشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

8 - ونضيف إلى ما سبق أن البعد الاجتماعي لسياسة الحكومة - والذي تساند من خلاله وباستمرار فئات عريضة من المواطنين وخاصة فئة محدودي الدخل - ما زال يضيف أعباء مالية كبيرة على الميزانية العامة للبلاد . فالتزام الدولة بدعم المنتجات البترولية المكررة التي تسوق محليا بسبب ارتفاع أسعارها العالمية ، وتمويل الزيادة في تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب زيادة أسعار الوقود المستخدم في محطات التوليد ، ودعم الاتصالات وغيرها من الخدمات العامة ظل من العناصر المؤثرة على مالية الدولة.

لذا يجب أن ننظر إلى أن السنة المالية 2013/2012 يجب أن تشهد تفعيلا لتوجهات الإصلاح والتحول الاقتصادي في دولة الكويت ، وأن تعطي كل الجهات القائمة على صناعة القرار وقتا وجهدا كافيا لتحقيق هذا الإصلاح ووضعه موضع التنفيذ .

فإذا ما كنا مقتنعون بأهمية تطوير الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر دخله بمعاونة القطاع الخاص ، وبحتمية تحول الكويت لتكون المركز المالي والتجاري الإقليمي ، فإن السياسات الاقتصادية التي تزيد من قدرة القطاع الخاص على الاستثمار ، والتي تجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد ، والتي تستهدف تحقيق المزيد من الاستقرار النقدي والسعري وتفعيل قوى السوق الحرة في ضبط الطلب وتوجيه الإنتاج ، وزيادة قدرة البنية التحتية للبلاد لحمل عبء النمو الاقتصادي المستقبلي ، هي السياسات التي يجب أن نوليها عنايتنا الكاملة.

وبناء على ما تقدم سيظل الإطار العام الذي يحكم العمل الاقتصادي في الكويت مستندا على المبادئ والمرتكزات التالية :

1 - العمل على استمرار المحافظة على درجة عالية من الاستقرار النقدي والسعري والمالي ، واستخدام الموارد المالية للدولة في تنمية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد الكويتي من خلال الإنفاق العام الاستثماري ، والعمل على التخصيص الأمثل للموارد لضمان تحقيق تنمية مستقرة ومستدامة لاقتصاد الكويت .

2 - الاستمرار في تشجيع الإنفاق الاستثماري ذو الطابع الإنتاجي حتى لا يتسبب انفلات الإنفاق الاستهلاكي في فرض المزيد من الضغوط التضخمية على الاقتصاد الكويتي مستقبلا ، مع إيلاء الفئات محدودة الدخل من المواطنين الكويتيين غير القادرة على تنمية دخولها العناية والرعاية المناسبة .

3 - الاستمرار في العمل على تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، والتحول بدور الدولة من " مقدم الخدمات " إلى دور " منظم الخدمات " والرقيب على مستواها من خلال إنشاء المزيد من المؤسسات التنظيمية والرقابية على مقدمي الخدمات في القطاعات المختلفة وبما يضمن أن يحصل المواطن على مستوى عال من الجودة فيما يتلقاه من خدمات ، وبما يفعل معايير الشفافية والانضباط والإفصاح ، والالتزام بالمعايير الدولية التي تنظم أداء تلك الخدمات .

4 - ومع تقليص دور الدولة لا بد من مداومة حفز النشاط الخاص على الاستثمار لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي ، ويستلزم ذلك ضرورة الانتهاء من إقرار مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة والتي تشكل أساس علاقة الدولة بالقطاع الخاص وأسلوب المشاركة بينهما ، بما يساعده على خلق فرص أكبر للعمل أمام قوة العمل الكويتية المتنامية ، كما يستلزم ذلك أيضا ضرورة سعي كافة الأجهزة الحكومية لتبسيط واختصار إجراءات الحصول على موافقاتها وتراخيصها حتى نعاون القطاع الخاص على أداء دوره المطلوب .

5- ولا يقل حفز القطاع الخاص الوطني على الاستثمار الإنتاجي والخدمي أهمية عن ضرورة تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ذات طابع الاستثمار المباشر إلى البلاد لمشاركة القطاع الخاص الكويتي في بناء قاعدة يمكن أن يستند عليها اقتصادنا في تنمية موارده وتنويع مصادر دخله المستقبلي .

6- وعلى الصعيد المالي والمصرفي فإن استمرار الجهد المبذول لضمان سلامة وقوة جهازنا المصرفي والمالي أمر ضروري على اعتبار أن قوة هذا القطاع وحيويته هي الأساس لقوة الاقتصاد الوطني .

7- كما أن استمرار الجهد المبذول لترشيد الإنفاق العام ، وتهيئة الجهات المختلفة لتطبيق ميزانية البرامج والأداء سوف يحققان معا مستوى أعلى من درجات الكفاءة في تخصيص الموارد وزيادة المردود من الإنفاق العام على الاقتصاد الوطني .

## ثانياً : توجهات الخطة الإنمائية للدولة ( 2011/2010 – 2014/2013 ) :

تتطلق خطة التنمية متوسطة الأجل لدولة الكويت 2011/2010 – 2014/2013 من رؤية إستراتيجية حتى عام 2035 تنص على "تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار ، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ، ويذكي فيه روح المنافسة ، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم ، ويرسخ القيم ، ويحافظ على الهوية الاجتماعية ، ويحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة ، ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة".

تعتبر صيغة رؤية الدولة عن مجموعة من التوجهات التي يمكن إبراز أهمها فيما يلي :

- 1 – استعادة الدور الريادي الإقليمي لدولة الكويت كمركز مالي وتجاري .
  - 2 – إحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية .
  - 3 – إعادة بناء أدوار هامة ومختلفة للدولة وأجهزتها ومؤسساتها بما يوفر أسباب التمكين والدعم للعمل والإنتاج ويوفر البنية التحتية والتشريعات المناسبة وبيئة الأعمال المواثية والمحفزة للتنمية .
  - 4 – توفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والمتوازنة والهادفة إلى ترسيخ قيم المجتمع والحفاظ على هويته العربية والإسلامية وبناء المواطنة وتحقيق العدالة وسبل العيش الكريم .
  - 5 – تدعيم وترسيخ النظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور والالتزام به والعمل على تنمية وتطوير العمل السياسي ضماناً للعدالة والمشاركة السياسية والحريات .
- وحتى يمكن أن تصل دولة الكويت إلى تحقيق رؤيتها تم وضع مجموعة من الأهداف الإستراتيجية حتى عام 2035 على النحو التالي :

### الهدف الأول : زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن :

وذلك عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية ، والعمل على استقرار المستوى العام للأسعار من أجل الحفاظ على القوة الشرائية للدينار الكويتي ومن ثم رفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

كما يرمي هذا الهدف إلى إصلاح هيكل الميزانية العامة وتطويرها بما يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد وخفض العجز غير النفطي .

#### الهدف الثاني : القطاع الخاص يقود التنمية وفق آليات محفزة :

ينبغي النظر للقطاع الخاص باعتباره قاطرة التنمية ، وعليه فإن خطة التنمية تسعى إلى تهيئة الظروف والبيئة المواتية والآليات المحفزة ليمارس هذا القطاع دوره الطبيعي . ويتطلب ذلك تنويع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية وذلك بتقليص هيمنة القطاع العام تدريجيا وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتأكيد على أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين الخاص والعام .

#### الهدف الثالث : دعم التنمية البشرية والاجتماعية :

وذلك بتطوير منظومة التعليم والتدريب لتوفير احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى تطوير البحث العلمي والخدمات الصحية وتحسين كفاءتها بالمعايير الدولية وتطوير الرعاية والتنمية الاجتماعية وخدمات الرعاية السكنية والشؤون الدينية والثقافة والفنون والآداب .

#### الهدف الرابع : تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية :

وذلك عن طريق تنظيم النمو السكاني الكويتي وغير الكويتي ، والسعي إلى أحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل في القطاعين العام والخاص .

#### الهدف الخامس : الإدارة الحكومية الفعالة :

وذلك بتعزيز آليات الإدارة الفعالة للتنمية وغرس مفاهيم الشفافية والمساءلة والنزاهة ويتطلب ذلك :

إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية مؤسسيا وتنظيميا والكترونيا بهدف تحسين الخدمات العامة وإعادة تفعيل وظيفة التخطيط في المجتمع وأجهزة الدولة ، وتحديث النظام الإحصائي والمعلومات المدنية ودعم المقومات الأساسية لبناء مجتمع المعلومات في الدولة .

#### الهدف السادس : تعزيز الهوية الإسلامية والعربية :

يؤكد هذا الهدف على قوة تمسك المجتمع الكويتي بهويته الإسلامية والعربية ، وهو ما يتوافق مع ما جاء في المذكرة التفسيرية في المادة الثانية من دستور دولة الكويت .

## • الخطة السنوية الثالثة 2013/2012 :

أولت وزارة المالية - شئون الميزانية العامة اهتماما بالغا بالخطة الرباعية الإنمائية للدولة ( 2011/2010 - 2014/2013 ) منذ السنة الأولى للخطة 2011/2010 وذلك عملا على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وكافة الأهداف التنموية على مختلف الأصعدة الواردة بالخطة ، وذلك من خلال تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الخطة الإنمائية ، ومن ثم المساهمة في تحقيق الرغبة الأميرية السامية بأن تكون دولة الكويت مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة التنمية والنشاط الاقتصادي .

ووفقا لذلك تم التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لتحديد مشاريع الخطة الإنمائية السنوية بكل جهة حكومية والاعتمادات المالية اللازمة لكل مشروع ، والبرنامج الزمني لتنفيذ المشروع ، وغيرها من الدراسات الفنية والمالية لكل مشروع . وفيما يتعلق بخطة التنمية 2013/2012 وهي السنة الثالثة من الخطة الإنمائية للدولة فقد صدر القرار الوزاري رقم ( 44 ) لسنة 2011 بتشكيل عدد ( 4 ) فرق عمل لمراجعة ومطابقة مشاريع خطة التنمية 2013/2012 مع المشاريع المدرجة بمشاريع ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2013/2012 .

وقد نص القرار الوزاري على أن يسمى السيد / عبد الوهاب صالح المزيني - الوكيل المساعد لشئون الميزانية العامة ( مشرفا عاما ) على أعمال فرق العمل .

وتم تشكيل فرق العمل بحيث تشمل جميع ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة ، وشكل كل فريق برئاسة مدير الإدارة المختصة ومراقب الإدارة نائبا للرئيس وعضوية رئيس القسم والباحث المختص ، وباحثي إدارة التخطيط المالي والمتابعة ، وباحثي إدارة ميزانيات المشاريع الإنشائية والصيانة ، هذا بالإضافة إلى ممثلي الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، وممثلي الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ، وبحضور ممثلي الجهة الحكومية المعنية .

ووفقاً لمهام واختصاصات فرق العمل الواردة بالقرار الوزاري رقم (44) لسنة 2011 المشار إليه فقد عقدت فرق العمل الأربعة اجتماعاتها في نفس الوقت من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر خلال الفترة من 2011/10/23 وحتى 2011/10/31 وتم عقد الاجتماعات مع عدد (49) جهة حكومية منها (26) وزارة وإدارة ، (12) هيئة ملحقة ، (11) مؤسسة مستقلة .

وتجدر الإشارة إلى أن الجهات الحكومية التالية لا تشارك بمشاريع ضمن الخطة الإنمائية للدولة (2010/2011 - 2013/2014) :

- 1- الديوان الأميري .
- 2- ديوان المحاسبة .
- 3- وزارة المالية- الحسابات العامة .
- 4- مجلس الأمة .
- 5 مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية .

وقد اعتمد قطاع شؤون الميزانية العامة بوزارة المالية آلية لدراسة ومراجعة ومطابقة مشاريع خطة التنمية 2012/2013 مع المشاريع المدرجة بمشاريع ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2012/2013 ، وذلك على النحو التالي :

- 1- دراسة نماذج مشاريع خطة التنمية 2012/2013 حسبما وردت من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بتاريخ 2011/10/5 ، حيث تم حصر جميع المشاريع التي ترتب أعباء مالية على الميزانية العامة للدولة مع مقارنتها بالمشاريع المدرجة بمشاريع ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2012/2013 التي أرسلت إلى وزارة المالية - شؤون الميزانية العامة حتى مواعيد انعقاد اجتماعات فرق العمل .
- 2- تم تصنيف مشاريع الخطة إلى مجموعتين رئيسيتين :

أ- المجموعة الأولى المشاريع الإنشائية :

وتدرج بالباب الرابع من الميزانية تحت إشراف السيد / مدير إدارة المشاريع الإنشائية والصيانة .

ب- المجموعة الثانية المشاريع غير الإنشائية :

وتدرج بأي من أبواب المصروفات عدا الباب الرابع تحت إشراف مديري الإدارات المختصة بشؤون الميزانية العامة .

3- التنسيق المتواصل مع ممثلي كل من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ،  
وممثلي الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وممثلي إدارات شئون الميزانية العامة تحت  
إشراف السيد / مدير إدارة التخطيط المالي والمتابعة

4- تم مخاطبة كل من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والجهاز المركزي  
لتكنولوجيا المعلومات بالبرنامج الزمني لاجتماعات فرق العمل ومن ثم ترشيح ممثليها لفرق  
العمل التي تم تشكيلها .

5- كما تم مخاطبة جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات  
المستقلة بالبرنامج الزمني لاجتماعات فرق العمل والمواعيد المحددة لاجتماع كل جهة  
حكومية ودعوتهم لحضور هذه الاجتماعات مع مراعاة حضور المختصين عن إعداد كل  
من الخطة والميزانية ، والتنسيق المستمر مع هذه الجهات حتى موعد انعقاد اجتماعات فرق  
العمل .

6- تم إعداد قواعد وأسس مراجعة ومطابقة مشاريع الخطة مع مشاريع ميزانيات الجهات  
الحكومية تضمنت عدد (5) أوجه للمقارنة كما يلي :

- أ- مشاريع مدرجة بمشروع ميزانية الجهة ولم تدرج بالخطة .
- ب- مشاريع مدرجة بالخطة ولم تدرج بمشروع ميزانية الجهة .
- ج- اختلاف مسمى المشروع بكل من الخطة والميزانية .
- د- اختلاف تقديرات المتطلبات المالية بكل من الخطة والميزانية .
- هـ- ملاحظات أخرى .

7- تم تصميم نموذج لتوزيع المتطلبات المالية لمشاريع الخطة الإنمائية 2013/2012 على أبواب  
مصروفات الميزانية وتم مخاطبة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية  
بمشاريع الخطة التي تم إدراجها بمشاريع ميزانيات الجهات الحكومية للسنة  
المالية 2013/2012 .

8 - ويعكس مشروع الميزانية كافة الأهداف والبرامج الواردة بالخطة السنوية 2013/2012 وفقاً لما يلي :

- تضمين مشروع الميزانية كافة المشاريع التي طلبتها الجهات الحكومية ضمن مشروع ميزانيتها للسنة المالية 2013/2012 وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها .

- تم التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن تقدير التكاليف الكلية والاعتمادات المصرفية للمشاريع الواردة في الخطة السنوية 2013/2012 .

- تم الاتفاق على مسميات جميع مشاريع الخطة السنوية 2013/2012 المدرجة بمشاريع ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2013/2012 .

ونأمل أن تحقق مشاريع الخطة الإنمائية 2011/2010 – 2014/2013 أهداف الخطة والمتمثلة في زيادة معدلات النمو ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي وبصفة خاصة العمل على زيادة مساهمة الإيرادات الغير نفطية في الإيرادات العامة ، وزيادة الإنفاق الاستثماري والحد من الإنفاق الجاري ، والعمل على زيادة دور القطاع الخاص والحد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ، ومعالجة الخلل في سوق العمل وذلك بزيادة نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الخاص .

ووفقاً لما تقدم ستعمل الحكومة على تنفيذ مشاريع الخطة السنوية 2013/2012 طبقاً لما هو مخطط له وذلك بحث الجهات الحكومية المختصة على البدء في التنفيذ فور صدور قانون ربط ميزانية السنة المالية 2013/2012 ، كما سيتم بحث الجهات الرقابية ولجنة المناقصات المركزية على سرعة الموافقات والبت في الترسية وإيلاء مشاريع الخطة السنوية 2013/2012 الأولوية وذلك عملاً على تحقيق الأهداف المشار إليها .

### ثالثاً : أهم توجهات مشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012\* :

ولأن الموازنة العامة للدولة تمثل أهم الأدوات التي تستند إليها في وضع السياسة الاقتصادية والمالية للدولة موضع التنفيذ بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلاد ، فقد أستند مشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 على مجموعة من المرتكزات نوجزها فيما يلي :

#### أ : في جانب الإنفاق العام :

1 - استمرار العمل على زيادة كفاءة الإنفاق العام وذلك بالتركيز على إنتاجية الإنفاق العام وزيادة عائداته الاقتصادي والاجتماعي ودرجة شفافيته، ومراعاة تحقيق قدر أكبر من التكامل بين الإنفاق الاستثماري العام والإنفاق الاستثماري الخاص وإيقاف أي شكل من أشكال التنافس بينهما.

2 - توفير التمويل اللازم للاستثمارات حتى تستغل الموارد في تمهيد الطريق أمام القطاع الخاص سواء بتوفير البنية التحتية اللازمة له من مياه وكهرباء وطرق ومواصلات، أو بتوفير احتياجات المواطنين لمستوى أعلى من الخدمات التعليمية والصحية والأمنية.

3 - توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات الحيوية للمواطنين.

4 - توفير الاعتمادات اللازمة لتعيين الخريجين الكويتيين الجدد.

5 - عملاً على الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية ولمواجهة أي انخفاض محتمل لأسعار النفط ، فقد تقرر سداد القسط الثاني من العجز الاكتواري في صندوق الباب الثالث بقانون التأمينات الاجتماعية وقدره 5472 مليون دينار ، على خمس دفعات متساوية بدءاً من السنة المالية 2010/2011 وانتهاءً بالسنة المالية 2014/2015 ، حيث تم إدراج مبلغ 1094,4 مليون دينار بميزانية السنة المالية 2013/2012 تمثل الدفعة الثالثة من القسط الثاني من العجز الاكتواري .

6 - سيتم سداد الأعباء المالية المترتبة على ( مشروع رفع السقف للأعلى للمرتب الخاضع للتأمين الأساسي من 1250 د.ك إلى 1500 د.ك ) إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبالغتها 1313.7 مليون دينار مقابل تكلفة المدة السابقة على تعديل النظام وذلك بتقسيمها على (10) أقساط سنوية بدءاً من ميزانية السنة المالية 2011/2012 وبواقع 131 370 000 د.ك سنوياً .

\* تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 والأسس التي بنيت عليها سترد تفصيلاً في الفصل الخامس من هذا البيان .

7- سيتم سداد القسط الثاني من الأعباء المالية المترتبة على ( مشروع تكلفة إعادة موازنة النظام في التأمين التكميلي والبالغة 1607.8 مليون دينار) إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل تكلفة المدة السابقة على إعادة موازنة النظام وذلك بتقسيمها على (10) أقساط سنوية متساوية بدءاً من ميزانية السنة المالية 2011/2012 ويواقع 160.78 مليون دينار، وقد تم إدراج القسط الثاني بمشروع ميزانية السنة المالية 2012/2013 .

8- وفقاً لخطة إعادة هيكلة النظام المالي للدولة وتوصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة بشأن مشروع ميزانية السنة المالية 2011/2012 ، تم توزيع اعتمادات المكاتب واللجان التي كانت تدرج بالباب الخامس بميزانية كل من الديوان الأميري ومجلس الوزراء ووزارة المالية تم توزيعها على أبواب مصروفات الميزانية المختصة.

9 - وأيضاً وفقاً لتوصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة بشأن مشروع ميزانية السنة المالية 2011/2012 وللعام الثاني على التوالي تم إعداد تقديرات مصروفات ميزانية السنة المالية 2012/2013 بدون اعتمادات تكميلية حيث تم إلغاء الاعتماد التكميلي العام على مستوى جميع أبواب المصروفات عدا الباب الأول - المرتبات حيث أنه مخصص لتعيين الخريجين الكويتيين الجدد .

**ب : في جانب الإيرادات العامة :**

- 1- العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة للبلاد من خلال السعي إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وزيادة معدل مساهمتها في إجمالي إيرادات الميزانية.
- 2- حماية المال العام وصيانتته وزيادة مردوديته ووضع قواعد واضحة وصريحة ومعلنة لإدارة وتسعير الاستخدامات المختلفة لأموال الدولة بهدف تحسين مصادر إيرادات الموازنة العامة غير النفطية.
- 3- الواقعية والتحوط لاحتمالات انخفاض الأسعار العالمية للنفط حيث قدرت الإيرادات النفطية بمشروع ميزانية السنة المالية 2012/2013 على أساس 65 دولار للبرميل .

## رابعاً : السكان والقوى العاملة :

### أ – السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة\* :

في ظل الاهتمام بالتنمية البشرية مقروناً بالتقدم المتسارع في تكنولوجيا المعلومات ، ونظراً للدور الأساسي للقوى العاملة في التنمية ، رأينا من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على هيكل السكان والقوى العاملة في دولة الكويت وذلك على النحو التالي :

- 1 – بلغ عدد السكان 3582054 فرد وذلك في 2010/12/31 :  
منهم 1148363 كويتي بنسبة 32.06% من جملة السكان .  
و2433691 غير كويتي بنسبة 67.94% من جملة السكان .
- 2 – بلغ عدد السكان المصنفين على أنهم خارج القوى البشرية (من هم أقل من 15 سنة) 760506 فرد بنسبة 21.23% من جملة المجتمع السكاني ، في حين بلغ عدد من هم داخل القوى البشرية (15 سنة فأكثر) 2821548 فرد بنسبة 78.77% .
- 3 – بتحليل عدد السكان الكويتيين (1148363 فرد) نجد الآتي :  
438940 فرد خارج القوى البشرية – بنسبة 38.22% ( 50.9% ذكور + 49.1% إناث) .  
709423 فرد داخل القوى البشرية – بنسبة 61.78% ( 48.9% ذكور + 52.0% إناث) .
- 4 – بتحليل عدد السكان غير الكويتيين (2433691 فرد) نجد الآتي :  
321566 فرد خارج القوى البشرية – بنسبة 13.21% ( 51.5% ذكور + 48.5% إناث) .  
2112125 فرد داخل القوى البشرية – بنسبة 86.79% ( 67.3% ذكور + 32.7% إناث) .
- 5 – وتشير الاحصاءات إلى أن إجمالي قوة العمل في دولة الكويت في 2010/12/31 بلغت 2158210 فرد ، وبالنسبة لقوة العمل الكويتية فقد بلغت 365585 فرد بنسبة 16.9% من إجمالي قوة العمل في 31 ديسمبر 2010 ، أما قوة العمل غير الكويتية فقد بلغت 1792625 فرد بنسبة 83.1% من إجمالي قوة العمل .

\* المصدر : الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .

6 - يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من نصف قوة العمل ( 52.61% ، القطاع العائلي 26.39% والقطاع الحكومي 18.77% والقطاع المشترك 0,16% ، ويشكل المتعطلون 2.07% .

7 - تشكل قوة العمل الوطنية نسبة ضئيلة 6.5% من جملة العاملين بالقطاع الخاص ، وتتركز النسبة الأكبر من إجمالي قوة العمل الوطنية ( 69.1% ) من جملة العاملين في القطاع الحكومي ، بينما تبلغ 22.6% من جملة العاملين في القطاع المشترك ، وتشكل 0.00% في القطاع العائلي ، ويشكل الكويتيون المتعطلون 23.6% من جملة المتعطلين ، كما يشكل الكويتيون 16.9% من إجمالي قوة العمل بالبلاد في 2010/12/31 .

### جدول رقم (1)

### إجمالي قوة العمل حسب القطاع والجنسية ونسبة الكويتيين في 2010/12/31

القطاع	كويتي		غير كويتي		إجمالي قوة العمل		نسبة الكويتيين %
	النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	
حكومي	76.61	280088	6.97	124999	18.77	405087	69.14
مشترك	0.21	758	0.15	2604	0.16	3362	22.55
خاص	20.29	74180	59.20	1061329	52.61	1135509	6.53
عائلي	0.00	1	31.77	569536	26.39	569537	0.00
المتعطلين	2.89	10558	1.91	34157	2.07	44715	23.61
الجملة	100.00	365585	100.00	1792625	100.00	2158210	16.94

\* المصدر : الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .

## ب - دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية :\*

يعد صدور القانون رقم ( 19 ) لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية علامة فارقة لإعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ، وتفعيل دور الجهات غير الحكومية كشريك في عملية التنمية الإدارية واستيعاب قدر مناسب من القوى العاملة الوطنية .

ويسرنا أن نتناول في هذا الجزء من البيان أهداف قانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية ، والإجراءات والأهداف التي تم تحقيقها ، ومعوقات التطبيق ، والإيجابيات ، والرؤية المستقبلية وذلك على النحو التالي :-

### 1 - أهداف القانون رقم (19) لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية :

- إصلاح الخلل القائم في تركيبة قوة العمل في القطاع الأهلي الذي تسيطر عليه العمالة الوافدة .
  - اقتراح الآليات والتشريعات التي تشجع الجهات غير الحكومية على تشغيل العمالة الوطنية .
  - تقريب الفوارق بين مزايا ومراتب العاملين في الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية لتشجيع العمالة الوطنية على الالتحاق بغرض العمل بالقطاع الأهلي .
- وفي هذا الإطار يتولى برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة ، استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 185 لسنة 2001 تنفيذ الجزء الأكبر والأهم مما استهدفه القانون من خلال :

- اعتماد النظم التي تشجع الجهات غير الحكومية على تشغيل العمالة الوطنية .
- صرف العلاوة الاجتماعية و علاوة الأولاد للمواطنين من أصحاب المهن والحرف ولمن يعملون لدى جهات غير حكومية حسب شروط وجداول صرف محددة .
- صرف بدل نقدي لكل مواطن عاطل عن العمل وفق شروط صرف محددة .
- تدريب العمالة الوطنية على مختلف المهن والوظائف بالقطاع الخاص مع الأخذ بالاعتبار مساهمة الحكومة بنسبة من تكلفة تدريب المواطنين وتأهيلهم للعمل في الجهات غير الحكومية .

\* المصدر : برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة .

- كما يمارس البرنامج تنفيذ مهامه المنوطة به استنادا لعدد من قرارات مجلس الوزراء من بينها :
    - قرار مجلس الوزراء رقم 904 لسنة 2002 بتحديد نسب العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية.
    - قرار مجلس الوزراء رقم 593 لسنة 2003 بتحديد نسب العمالة في الجمعيات التعاونية والمدارس الخاصة ودور الحضانت.
    - قرار مجلس الوزراء رقم 43 لسنة 2004 بتعديل نسب العمالة الوطنية في المدارس الأجنبية وجمعيات النفع العام والأندية الرياضية.
    - قرار مجلس الوزراء رقم 955 لسنة 2005 بتعديل النسب المحددة في القرار 904 لسنة 2002.
    - قرار مجلس الوزراء رقم ( 1104 / خامسا ) لسنة 2008 بتعديل النسب المحددة في القرار رقم 955 لسنة 2005 .
    - قرار مجلس الوزراء رقم 68 لسنة 2009 بتشكيل لجنة برئاسة وزير المالية حول مشكلة تسريح المواطنين العاملين في بعض الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص .
    - قرار مجلس الوزراء رقم 2009/571 بتشكيل لجنة متابعة العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية.
    - قرار مجلس الوزراء رقم 572 لسنة 2009 بتعديل أحكام قرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد لأصحاب المهن والحرف والعاملين في الجهات غير الحكومية.
    - قرار مجلس الوزراء رقم 613 لسنة 2009 بشأن المسرحين من العمل بالقطاع الخاص .
    - قرار مجلس الوزراء رقم 675 / أولا لسنة 2009 بشأن من أنهت خدماتهم عن العمل بالقطاع الخاص .
- هذا بالإضافة إلى عدد من قرارات مجلس الوزراء وقرارات مجلس الخدمة المدنية بشأن صرف المزايا المالية أو تنظيم جهود التدريب أو غيرها من الأمور ذات العلاقة بتعيين وتشغيل العمالة الوطنية في القطاع الخاص .

## 2 – الإجراءات والأهداف التي تم تحقيقها والصعوبات التي واجهت التطبيق منذ صدور القانون رقم 19 لسنة 2000 :

### أ – الإجراءات والأهداف التي تم تحقيقها :

- صدور كافة القرارات التنفيذية اللازمة لتفعيل كافة مواد القانون ومن أهمها القرارات الخاصة بنسبة العمالة الوطنية والقرارات المكملتها لها والقرارات الخاصة بصرف العلاوة الاجتماعية و علاوة الأولاد ، وبدء تنفيذها على أرض الواقع منذ أكتوبر 2003 حتى الآن .
- وضع نظام للتدريب المنتهي بالتوظيف والتعاقد مع عدة جهات وفقا لهذا النظام ، حيث بلغ إجمالي أعداد المتدربين أكثر من (15581) متدربا حتى الآن منها ( 9821 ) باحث عن العمل ، ( 5760 ) على رأس العمل في المؤسسات غير الحكومية .
- قيام البرنامج خلال السنوات السابقة بتنظيم وعقد مؤتمر القوى العاملة الوطنية (2003) وملتقى التكويت الأول (2006) ، عقد عدد (6) معارض للفرص الوظيفية ، عقد مؤتمر القوى العاملة الوطنية الثاني (مارس 2011) .
- إبرام مذكرات تفاهم بين البرنامج وعدد من المؤسسات والشركات لتوظيف القوى العاملة الوطنية .
- تزايد أعداد العمالة الوطنية بالقطاع الخاص سنويا من 1627 عام 2001 إلى 15038 عام 2011 .
- تزايد أعداد المستفيدين من العلاوة الاجتماعية و علاوة الأولاد بالقطاع الخاص من 1662 عام 2001 إلى 61435 عام 2011 ، ومن ثم زيادة المبالغ المنصرفة لهم من 0.6 مليون دينار عام 2001 إلى 281.7 مليون دينار عام 2011 ، وبلغ إجمالي المنصرف على العلاوة الاجتماعية و علاوة الأولاد 1160.4 مليون دينار خلال الفترة من 2001 – 2011 .
- تناقص المبالغ المنصرفة لبدل البحث عن عمل من 6.0 مليون دينار عام 2001 إلى 0.6 مليون دينار عام 2011 .

## ب - الصعوبات التي واجهت التطبيق :

واجه البرنامج في تحقيق رؤيته وأداء رسالته بتنفيذ قانون دعم العمالة الوطنية مجموعة من المعوقات والتحديات أهمها ما يلي :

- بقايا تفكير مجتمعي ترفض أن يكون العمل الإنتاجي هو الأساس لتحقيق الدخل ، ولا تراه سوى وسيلة لإعادة توزيع الثروة الوطنية .
- استمرار القناعة بأن مسؤولية توظيف المواطنين تقع على عاتق الحكومة وأنه لا مسؤولية ولا التزام على القطاع الخاص لتوظيف المواطنين ، بالرغم من أن جهات القطاع الخاص تتمتع بمزايا عديدة .
- عدم التوافق بين مخرجات التعليم والاحتياجات الوظيفية الأمر الذي وصل إلى حد الخلل ، يدلل على ذلك وجود أعداد كبيرة من الباحثين عن العمل في الوقت الذي يتواجد فيه آلاف الفرص الوظيفية لدى الجهات غير الحكومية لا تجد من يشغلها من المواطنين .
- استمرار وتزايد استقطاب القطاع الحكومي للكوادر المتميزة ( الهندسية / الطبية / التعليمية ... ) وعدم توافر الأعداد المناسبة من خريجي هذه الكوادر .
- وجود أعداد كبيرة من المسجلين في كشوف وقوائم الباحثين عن العمل الذين يرفضون فرص العمل التي يتم عرضها عليهم في القطاع الخاص ، خاصة فئة ( حملة الشهادة الثانوية فما دون ، بدون تدريب أو تأهيل تخصصي ) ومعظمهم من الإناث وربات البيوت .
- أن معظم المتعطلين عن العمل من الإناث غالبية من حملة الشهادة المتوسطة ومن حملة الشهادات الدنيا ( الثانوية العامة فما دون ) ، وكبار السن منهم حوالي 80 % فوق سن الثلاثين ، ولا يجد هؤلاء الأشخاص فرصا وظيفية في الجهات الحكومية أو الجهات غير الحكومية ، ولا سيما أن معظمهم يفتقد القابلية للتدريب وزيادة قدراتهم على العمل ، بل أن الكثير منهم ليست لديه الرغبة الحقيقية في العمل ، ولكن تنحصر رغبتهم فقط في الحصول على بدل البحث عن العمل أو من خلال وظيفة لا تتطلب جهدا أو ممارسة فعلية للعمل المنتج .
- استمرار وجود التفاوت في المزايا بين العاملين في القطاع الحكومي والعاملين في القطاع الخاص لصالح العاملين في القطاع الحكومي .

• **قضية المسرحيين من العمل في القطاع الخاص :**

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم ( 675 /أولا ) لسنة 2009 يتضمن :

- يسرى هذا القرار على كل كويتي قادر على العمل أنهت الجهة غير الحكومية التي يعمل بها خدمته دون إرادته خلال الفترة من 1/8/2008 إلى 31/12/2010 .
- يستحق من أنهت خدمته من العمل ... صرف بدل نقدي يعادل 60 % من المرتب الخاضع للتأمين الأساسي والتكميلي ثم يضاف إلى الناتج مبلغ 220 د.ك شهريا وذلك لمدة 12 شهر.

**إحصائية للمسجلين في البرنامج حتى 2012/1/30**

عدد الحالات التي تم قبولها	عدد الحالات التي لم تستكمل بياناتها	عدد الحالات التي تم رفضها	إجمالي عدد المسرحيين الذين تم استقالتهم
1217	19	301	1537

**إحصائية بالصرف الفعلي للمسرحيين**

عدد حالات وقف الصرف	عدد الحالات الجاري الصرف لها	عدد الحالات التي اكتمل الصرف لها	عدد الحالات التي سقط حقها في الصرف	إجمالي حالات الصرف
561	388	251	17	1217

**3 – الانعكاس الإيجابي للقانون في إعادة هيكلة سوق العمل وزيادة نصيب القوى العاملة**

**الوطنية في القطاع الخاص وخفض معدلات البطالة :**

أ – تزايد أعداد ونسب المعينين بالقطاع الخاص سنويا قياسا إلى أعداد ونسب العاملين بالحكومة ، من 1627 مواطن عام 2001 بنسبة 8.2 % إلى 12910 مواطن عام 2008 بنسبة 57 % وإلى 15547 مواطن عام 2009 وفي عام 2010 بلغ عدد المعينين 9944 مواطن حتى 2010/9/23 . (\*) .

\* بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 2011/11/23 .

ب - زيادة إجمالي أعداد الكويتيين المسجلين في الجهات غير الحكومية من ( 8712 ) عام 2001 إلى حوالي ( 76557 ) حتى 2011/9/30 نتيجة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 904 لسنة 2002 ، 955 لسنة 2005 ، ( 1014 / خامسا ) لسنة 2008 بتحديد نسب العمالة الوطنية بالجهات غير الحكومية تنفيذا لقانون دعم العمالة الوطنية رقم 19 لسنة 2000 وذلك ( وفقا لبيانات المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ) ، مما يؤكد نجاح سياسة الدولة في زيادة معدلات الاستيعاب في الجهات غير الحكومية ونجاح برنامج إعادة الهيكلة في توفير مزيد من الفرص الوظيفية من خلال تشغيل وتوظيف العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية .

ج - تحجيم ظاهرة البطالة وتقليص أعداد ( الباحثين عن العمل ) نظرا لتعدد الآليات وتنوع الأساليب التي يتبناها برنامج إعادة الهيكلة في التعامل مع هذه الشريحة من قوة العمل الوطنية ، وقد أدى ذلك إلى تطويق ظاهرة البطالة وتحجيمها ، من 8.2 ٪ عام 2001 إلى 4.7 ٪ عام 2011 .

د - قيام برنامج إعادة الهيكلة بالدور الرئيسي في تعيين العمالة الوطنية وفقا للخطة الإنمائية ( 2011/2010 – 2014/2013 ) وتقليص أعداد من يتم تعيينهم بالقطاع الحكومي إلى 8000 عام 2011 فقط ، حيث تضمنت خطة التنمية ضرورة تعيين ما لا يقل عن 14000 مواطن في المتوسط بالقطاع الخاص سنويا .

هـ - الجدوى الاقتصادية والمالية لتنفيذ القانون رقم (19) لسنة 2000 :  
فقد نتج عن تعيين العمالة الوطنية بالجهات غير الحكومية استحداث العديد من الآليات لزيادة فرص العمل للمواطنين وتحقيق وفرا أكثر من ( 120 ) مليون دينار سنويا تمثل الفرق بين تكلفة العاملين بالجهات غير الحكومية والتكلفة فيما لو تم تعيينهم بالحكومة .

و - الاعتماد على برنامج إعادة الهيكلة كمشارك رئيسي في قضية توظيف العمالة الوطنية على المستوى الخططي للدولة ، والتعامل مع جهوده كأدوات فاعلة في تعديل الخلل في تركيبة القوى العاملة بالكويت .

#### 4 - الرؤية المستقبلية لسياسات التوظيف وخلق فرص عمل أمام العمالة الوطنية والحد من البطالة :

- تنفيذ ما انتهت إليه لجنة فرز وتصنيف المتعطلين من توصيات منها :  
- تحديث البيانات بعد إعادة تصنيفها لفرز الجادين من غيرهم مما سيؤدي إلى انخفاض عدد المتعطلين وبالتالي نسب البطالة ، إقرار مهن جديدة للأثاث ، تكويت بعض العقود الحكومية .
- الموافقة على مشاريع القوانين والقرارات التي اقترحها البرنامج بناء على تعامله المستمر على أرض الواقع مع مشكلة البطالة ، واستنادا إلى الدراسات التي أجريت عن احتياجات سوق العمل ، مما سيؤدي إلى زيادة الفرص الوظيفية للعمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية .
- دعم الجهود الرامية لاستكمال منظومة المشروعات الصغيرة بهدف خلق فرص العمل للمواطنين من خلال هذه المشروعات من جهة ، وإصلاح الخلل في هيكلية القوى العاملة من جهة أخرى .
- جاري تقديم مشروع التأمين ضد البطالة .
- العمل على تقريب المزايا بين العاملين في الحكومة والعاملين في الجهات غير الحكومية .
- إصدار قرار نسب العمالة الوطنية بالقطاع الخاص يوفر فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية .
- أعداد دراسات جدوى لإنشاء شركات تستهدف توفير فرص عمل جديدة للمواطنين .
- التوسع في تدريب الطلبة بهدف اندماجهم مع القطاع الخاص واستكشاف الفرص الوظيفية المناسبة لهم .
- إعداد المزيد من الدراسات لتكويت العقود الحكومية وتكويت بعض المهن في القطاع الخاص .
- استمرار الحاجة لمعالجة مسببات التوظيف الوهمي ومعالجة أسبابه للقضاء على هذه الظاهرة .

## **الفصل الثاني**

# **التطورات والعلاقات الاقتصادية الدولية والمحلية**

## الفصل الثاني

### التطورات والعلاقات الاقتصادية الدولية والمحلية

أولا : التطورات على مستوى الاقتصاد العالمي :

1. الاقتصاد العالمي وبيادر التعافي من الأزمة المالية العالمية :

شهد الاقتصاد العالمي بنهاية عام 2008 أزمة مالية عالمية شبهها البعض بأزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين حيث تراجعت معدلات نمو الاقتصاد العالمي في عام 2009 لتصل إلى -0.7% مقارنة بمعدل نمو موجب في العام 2008 وصل إلى 5% ، وقد انعكست آثار تلك الأزمة على دول العالم ككل في صورة تراجع لمستويات الأداء الاقتصادي خاصة في الدول والمناطق مصدر الأزمة المالية العالمية.

وفي سبيل مواجهة الأزمة المالية العالمية لجأت معظم دول العالم إلى مجموعة من حزم التحفيز (التشيط) المالية. حيث توسعت الدول المختلفة في الإنفاق الحكومي وقدمت مجموعة من الإجراءات الضريبية التحفيزية للنشاط الاقتصادي بهدف تقليل الآثار السلبية للأزمة المالية. وقد كان لهذا التوسع المالي آثاره الإيجابية على معدلات نمو النشاط الاقتصادي في الدول المختلفة خلال العام 2010 ، فقد استعاد الاقتصاد العالمي نموه الإيجابي في عام 2010 مقارنة بالعام 2009. بل وصلت معدلات النمو إلى مستوى 5.1% وهو معدل مماثل لمعدلات النمو الاقتصادي قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، هذا التحسن في الأداء الاقتصادي العالمي وضع جليا في الأداء الاقتصادي لبلدان ومناطق العالم المختلفة.

2. الاقتصاد العالمي ومخاطر عدم الاستقرار المالي :

على الرغم من التعافي الاقتصادي للاقتصاد العالمي في عام 2010، إلا ان مسار هذا التعافي الاقتصادي تعرض لعدة مؤثرات سلبية في عام 2011 .

فقد شهد العام 2011 عدة تطورات مختلفة بدأت بالزلازل وموجات تسونامي في اليابان في مارس 2011 أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الياباني ، في منطقة الشرق الأوسط جاءت ثورات الربيع العربي لتهدد حالة الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة وما صاحب ذلك من ارتفاع في أسعار النفط العالمية ذات الآثار الانكماشية على دول العالم وخاصة الدول المتقدمة المستوردة للنفط.

وزادت تقلبات الأسواق المخاوف من ضعف التعافي الاقتصادي، بالإضافة إلى ما ترتب على التخفيض الأخير في درجة التصنيف الائتماني السيادي لسندات الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل مخاطر قادمة من أوروبا.

هذه المخاوف حول وتيرة التعافي الاقتصادي ازدادت بحدة مع ما تعانيه أوروبا حالياً من المخاطر المحيطة بحالة الاستقرار المالي مع ارتفاع مستويات الدين العام في دول أوروبا المختلفة ووصولها إلى مستويات قياسية هددت بعضها بالإفلاس خاصة اليونان.

### 3- معدلات النمو في الاقتصاد العالمي :

- اتسم أداء الاقتصاد العالمي في العام 2011 بالتباطؤ مقارنة بأدائه في عام 2010 وذلك نتيجة للالتزامات المتتالية التي مرت بها مثل أزمة الديون في الولايات المتحدة الأمريكية والاضطرابات المالية في منطقة اليورو، والآثار الاقتصادية التي خلفها الزلزال على اليابان.
- وأشارت توقعات صندوق النقد الدولي بانخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى 4% في عام 2011 بعد أن قاربت 5% في 2010 وهناك تقديرات من مصادر اقتصادية أخرى تتوقع انخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.6%.
- وتقدر المصادر استمرار تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي في هذا العام 2012، مع استمرار تباطؤ أداء الاقتصاد في منطقة اليورو، وتباطؤ نمو الاقتصاد في الصين عن تقديراته السابقة، وفي المقابل يتوقع نمو الاقتصاد في اليابان بعد تعافيه من الزلزال، ويظل نمو الاقتصاد الأمريكي مرهون بمعدل البطالة، ونمو قطاع الإسكان والقطاع الصناعي.

تطور معدل النمو الاقتصادي %

Year on year GDP % change

الدول	2009	2010	2011	2012
US	- 2.6	2.9	1.5	1.8
Japan	- 6.3	3.9	0.3	2.3
Euro Area	- 4.1	1.7	1.6	1.1
China	9.1	10.3	9.5	9
India	6.7	8.5	7.8	7.5
World	- 0.8	4.7	4.0	4.0

## ثانيا : تطورات الأسواق النفطية العالمية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي :

### تطورات الأسواق النفطية العالمية :

• يلقي الركود الاقتصادي الأوربي بظلاله على الأسواق النفطية من حيث الانخفاض المسجل في مستويات الطلب على النفط خلال عام 2011 وتوقعات بتحسن الاقتصاد العالمي خلال عام 2012 و 2013 ، إلا أن الربيع العربي واستمرار الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط والمسألة الإيرانية قد تؤثر على ارتفاع علاوة المخاطر السياسية ( Political Risk Premium ) وبالتالي على أسعار النفط الخام .

الموازنات العالمية للعرض والطلب			
2013	2012	2011	( مليون برميل باليوم )
92.07	90.23	88.83	الطلب العالمي للنفط
92.87	90.79	88.08	الإنتاج العالمي للنفط
0.80	0.56	( 0.75 )	الفروقات

المصدر : Wood Mackenzie - January 2012 .

- تشير المعلومات أعلاه إلى أن الارتفاع المتوقع لمعدلات الطلب العالمي للنفط عام 2012 قد يبلغ حوالي 1.4 مليون برميل يوميا مقارنة بمستويات عام 2011 ، بينما تشير المعدلات إلى تنامي معدلات الإنتاج حوالي 2.7 مليون برميل يوميا مقارنة بمعدلات الإنتاج لعام 2011 نتيجة لزيادة الإنتاج من الدول الغير أعضاء في منظمة أوبك .
- تسعى منظمة الدول المصدرة للنفط ( أوبك ) للوصول بالإجماع حول مستوى 100 دولار للبرميل كسعر مناسب للنفط الخام ، كما تحاول المنظمة الحفاظ على مستوى إنتاج 30 مليون برميل يوميا للدول الأعضاء حيث يتوقع أن يصل إنتاج أوبك خلال عام 2012 إلى 30.7 مليون برميل يوميا و 31.4 مليون برميل يوميا لعام 2013 .
- تشير فروقات موازنات العرض والطلب إلى وجود فائض في الأسواق العالمية خلال عام 2012 و 2013 مما يؤدي إلى أن انخفاض الأسعار انخفاضا طفيفا لتبقى في نطاق 100 - 110 دولار للبرميل ، ويعتمد هذا التوقع على عدم حدوث أي تصعيد في المسألة الإيرانية ، حيث يتوقع أن ترتفع أسعار النفط لتصل إلى 150 - 175 دولار للبرميل في حال إغلاق مضيق هرمز ، ووجود تدخل عسكري أمريكي في منطقة الخليج .

• من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط للدول الغير أعضاء في أوبك بما يعادل 1.2 مليون برميل يوميا خلال 2012 و 930 ألف برميل يوميا خلال 2013 ليصل الإنتاج إلى 50.3 مليون برميل يوميا .

• طاقة الإنتاج الاحتياطية لدى منظمة الدول المصدرة للنفط ( أوبك ) ستعتمد بشكل أساسي على مشاريع وخطط إنتاج النفط في العراق ، وعودة إنتاج النفط الليبي إلى مستويات ما قبل الثورة ، وتعتمد أيضا على فائض النفط لدى المملكة العربية السعودية الأمر الذي سيؤثر في مستوى أسعار النفط مقارنة بمستوى الأسعار خلال عامي 2008 و 2009 .

### أسعار النفط الخام :

بناء على ما تقدم من توقعات النمو الاقتصادي ومستويات العرض والطلب العالمية على النفط الخام ، يوضح الجدول أدناه الأسعار المتوقعة للنفط الخام خلال الفترة 2012 و 2013 والتي تظهر استقرار الأسعار حول المستويات الحالية مع الانخفاض النسبي حول مستوى 100 دولار للبرميل .

2013	2012	2011	( دولار / للبرميل )
97.25	95.25	95.08	غرب تكساس المتوسط ( WTI )
104.75	107.25	111.54	برنت ( Brent )
100.75	103.19	106.34	دبي ( Dubai )

## ثالثاً : تطور العلاقات الاقتصادية لدولة الكويت :

### 1 - إدارة المفاوضات الاقتصادية :

تماشياً مع التوجهات السامية لحضرة صاحب السمو الأمير بأن تكون دولة الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا جاذباً للاستثمار ، فقد سعت الدولة من خلال المفاوضات وفي إطار GCC إلى تحقيق ذلك التوجه من خلال المزايا التي توفرها هذه الاتفاقيات في مجال فتح الأسواق وتحرير تجارة السلع وإزالة القيود الجمركية على أهم صادرات دولة الكويت من المنتجات البترولية وكيماوية والبترولية وغيرها من السلع، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات لخلق فرص استثمارية للمقطاع الخاص الكويتي والمساهمة في خلق المناخ والبيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وإقامة المشاريع المشتركة وتطوير القطاعات الصناعية المختلفة وإدخال التقنية العلمية إليها.

### - متابعة اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية التالية:

تسعى دولة الكويت في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، حيث يتم التفاوض مع عدد من التكتلات والمجموعات الاقتصادية، بالإضافة إلى المفاوضات مع عدد من الدول ذات المركز والنقل الاقتصادي الدولي.

وقد صادقت دولة الكويت على اتفاقيات التجارة الحرة مع كل من سنغافورة ورايطة دول الافتاء وفق القانونين رقم (7) و (8) لسنة 2011م على أن يتم استكمال مصادقة باقي دول المجلس عليها حتى يتم دخولها حيز النفاذ.

### - استكمال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى مع كل من:

( استراليا / تركيا / الهند / باكستان / الاتحاد الأوروبي / كوريا / الميركسور / الصين / اليابان).

- التحضير وإعداد الدراسات حول المكاسب والتكاليف للدول التي ترغب ببدء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي:

قام المكتب الاستشاري (ERAS) بعرض دراسة الجدوى الاقتصادية على لجنة التعاون المالي والاقتصادي متضمنة المكاسب والتكاليف من الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول التي ترغب ببدء مفاوضات مع دول مجلس التعاون، وقد أوصت لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال الملاحظات على الدراسة وعرضها بعد ذلك على دول المجلس وتشمل هذه الدراسة الدول التالية:

( هونج كونج / ماليزيا / تشيلي / الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا {الإيموا} / جنوب شرق آسيا / أوكرانيا / جورجيا / أذربيجان / البيرو / السوق المشترك لدول جنوب وشرق أفريقيا )

- تفعيل الاتفاقيات الإطارية والتعاون المشترك مع كل من:

( الصين / ماليزيا / جورجيا / الولايات المتحدة الأمريكية / استراليا / آسيان / تركيا ).  
تسعى الاتفاقيات الإطارية إلى تقوية العلاقات بين دول مجلس التعاون من جهة، والدول والمجموعات الاقتصادية من جهة أخرى وذلك بوضعها في إطار مؤسسي وتعاقدى بهدف توسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني، علاقات التعاون في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة والثروة السمكية والاستثمار والعلوم والتقنية والبيئة على أسس من المنفعة المتبادلة آخذين بعين الاعتبار التفاوت في مستويات التنمية بين الطرفين.

وتجدر الإشارة إلى ترؤس وزارة المالية لوفد دولة الكويت في مفاوضات التجارة الحرة من خلال إشرافها على المفاوضات، كما تشارك الوزارة مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى في اجتماعات الفرق الفنية والمتخصصة في المفاوضات والتعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

## 2- إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي :

### أ- على المستوى العربي :

تلعب دولة الكويت دورا بارزا من خلال مشاركتها الفاعلة في كافة الاجتماعات ذات الأهمية التي تعقد في نطاق جامعة الدول العربية من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وترجمة الأهداف والسياسات العامة للدولة إلى قرارات وتوصيات على المستوى التعاون العربي، والاستفادة من الأنشطة والبرامج والفرص المتاحة في مجال الاستشارات والدراسات والتدريب التي تقدمها المؤسسات المالية والمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تشارك دولة الكويت في صياغة الاتفاقيات الاقتصادية في إطار جامعة الدول العربية ومن ضمنها اتفاقية تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، واتفاقية النقل بالعبور- الترانزيت- وغيرها من الاتفاقيات العربية ذات الصلة. وعلى مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية أصبحت السلع عربية المنشأ المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة معفاة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005م. ودولة الكويت لا تستوفي أية رسوم ذات اثر مماثل للرسوم الجمركية ولا تفرض أية قيود جمركية، كما أنها لا تطبق أية رزنامة زراعية، وقامت بإلغاء تبادل نماذج التوقيع على شهادات المنشأ والاكتفاء بتبادل نماذج الأختام والجهات المخولة للتصديق.

وأنشأت نقاط اتصال بين الدول العربية لحل المشاكل والمعوقات التي تواجه المصدرين والموردين العرب حيث قامت نقطة الاتصال الوطني لدولة الكويت بالمساعدة في حل أغلب المشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات الكويتية في الخارج والموردين في دولة الكويت، علما بان نقطة الاتصال لدولة الكويت هي- وزارة المالية - قطاع الشؤون الاقتصادية- إدارة- التعاون الاقتصادي العربي والخليجي .

ونتيجة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حقق التبادل بين دولة الكويت والدول العربية نموا ملحوظا، ففي عام 2010م بلغت نسبة زيادة قيمة الصادرات البينية لدولة الكويت 29,5٪، بينما بلغت الزيادة في قيمة الواردات البينية 10,2٪.

ونظرا للنجاح الذي تحقق في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد كلفت القمة العربية العادية المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والممثل في وزراء المال والاقتصاد العرب بالإسراع في دراسة إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لما لها من انعكاسات ايجابية على أداء القطاع الخاص وتعزيز المنافسة وتنويع البدائل والخيارات المتاحة للمستهلك بالإضافة إلى إيجاد فرص استثمارية في الأسواق الخارجية والداخلية على حد سواء.

هذا وقد كلفت القمة العربية الاقتصادية المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب بمتابعة قرارات القمة والمشاريع المقررة، حيث تعرض الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تقارير دورية في دورة شهر سبتمبر وفبراير من كل عام عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات القمة سواء من الدول أو من المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة.

وفيما يتعلق بمبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد/ الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله وورعاه خلال القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بدولة الكويت في شهر يناير 2009م، بإنشاء صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره مليار دولار أمريكي تدار من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بلغت الدول المساهمة في الصندوق (11) دولة هي : دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية جيبوتي، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، الجمهورية السودانية، دولة فلسطين.

كما بلغت التعهدات بالمساهمة في هذه المبادرة من قبل الدول العربية مبلغ (مليار ومائة وثمانية وثمانون مليون دولار أمريكي)، حيث ساهمت دولة الكويت بمبلغ (500) مليون دولار أمريكي في رأس المال لتفعيل انطلاقة هذه المبادرة التنموية.

وبناء على قرارات القمة الاقتصادية والتي دعت إلى إقامة اتحاد جمركي عربي فقد تم تشكيل لجنة الاتحاد الجمركي العربي التي أنجزت الإطار العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي، ووضع برنامج زمني لإقامة الاتحاد الجمركي العربي. تفرعت عنها لجنتين فئيتين، الأولى لجنة القانون الجمركي العربي الموحد وتم الانتهاء من وضع قانون جمركي موحد للدول العربية، كما أنجزت لجنة التعريفات الجمركية ما يقارب من 50% من عملها.

#### ب- على المستوى الخليجي :

تقوم الوزارة بمتابعة سير العمل الاقتصادي على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث هناك العديد من المواضيع ذات العلاقة الاقتصادية من أهمها ما يلي :-

#### سير العمل بالاتحاد الجمركي الخليجي :

قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر في ديسمبر 2002م مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003م، حيث يتم تحصيل رسوم جمركية من نقطة الدخول الأولي بواقع 5% وفق آلية المقاصم (تتبع السلع) .

وتقوم الوزارة بالمشاركة في اللجان الوزارية والفنية على مستوى دول المجلس وذلك للوصول إلى اتفاق بين دول الأعضاء وذلك للإيمان الكامل بالعمل جماعي الخليجي ولتحقيق الاستفادة القصوى من ثمار التعاون الاقتصادي .

ونتيجة لقرارات المجلس الأعلى والسياسات والإجراءات التي قامت بها دول المجلس مجتمعة ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس بصورة واضحة، حيث كان حجم التجارة البينية لدول المجلس حوالي 6 مليارات دولار في عام 1983م، وفي عام 2002 الذي يسبق إقامة الاتحاد الجمركي كان حجم التجارة البينية 15 مليار دولار، إلا إن عام 2009 قفز حجم التجارة البينية إلى حوالي 61 مليار دولار، أي بزيادة بلغت ما نسبته 327% عن ما قبل العمل في الاتحاد الجمركي وهذا الأمر جاء بتأثير مباشر بعد تطبيق قرار المجلس الأعلى المذكور أعلاه.

هذا وقد قرر المجلس الأعلى في دورته الثانية والثلاثين (ديسمبر 2011م)، بإنشاء هيئة للاتحاد الجمركي، تبدأ أعمالها في الأول من يونيو 2012م وتفوض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بإقرار نظامها الداخلي، وتتضمن مهامها الآتي:

1. استكمال دراسة آلية توزيع الحصيلة الجمركية، بما في ذلك استمرار آلية المقصد النهائي، أو توزيع كامل الحصيلة الجمركية (100٪)، ويتم الاتفاق على توزيع النسب وفقا لمعيار صافي الواردات الفعلية ويحسب ذلك وفقا للمتوسط المتحرك لثلاث سنوات ويعدل المتوسط المتحرك سنويا، بحذف سنة وإضافة سنة.
2. دراسة الحماية الجمركية بما في ذلك أسلوب تطبيقها في نقاط الدخول الأولى وتضمن حصيلتها الحصيلة الجمركية المشتركة، في حالة الاتفاق على آلية توزيع كامل الحصيلة الجمركية.
3. استكمال دراسة التعامل مع السلع الأمريكية التي تستورد من خلال مملكة البحرين وسلطنة عمان.
4. توحيد الإجراءات الجمركية والتأكد من تطبيق المواصفات والمقاييس والحجر الزراعي والبيطري ومراقبة السلع المقلدة والمغشوشة في نقاط الدخول الأولى.

#### سير العمل بالاتحاد النقدي :

تسعى دول مجلس التعاون إلى إطلاق عملة خليجية موحدة حيث أصدر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الحادية والعشرين (ديسمبر 2000م) قرار باعتماد الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس، وأن تقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي (لجنة وزراء المال والاقتصاد) ولجنة محافظي البنوك المركزية بدول المجلس بوضع برنامج عمل لتحقيق متطلبات الاتحاد النقدي .

وفي الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى (دولة الكويت - ديسمبر 2009م) والخاص بالاتحاد النقدي تمت مباركة رؤساء دول المجلس على مصادقة الدول الأعضاء (مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر ودولة الكويت) لاتفاقية الاتحاد النقدي .

كما تم تكليف مجلس إدارة المجلس النقدي بتكثيف العمل لإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الاتحاد النقدي وتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول في ضوء ذلك.

### السوق الخليجية المشتركة :

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007م في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة.

ويهدف السوق المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتنقل رؤوس الأموال، والاستثمار بجميع أنواعه، والعمل، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس.

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية".

وتسعى السوق الخليجية المشتركة إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيئي والأجنبي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

وتظهر الإحصائيات استفادة شرائح عريضة ومتنوعة من مواطني دول المجلس من قرارات المواطنة الخليجية والتي اتخذتها دول مجلس التعاون، حيث أن هناك زيادة مضطردة في أعداد المواطنين الذين ينتقلون بين دول المجلس حيث كان يبلغ عدد المواطنين المتقلين في عام 1995 4.5 مليون مواطن وفي عام 2009م وصل العدد إلى ما يربو على 15 مليون مواطن، كما أن هناك زيادة متصاعدة في أعداد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية والمهن

في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في عام 1995 حوالي 3033 مواطن وهذا الأمر زاد بصورة واضحة حيث بلغ حوالي 29 ألف رخصة عمل في نهاية عام 2009م.

أما فيما يتعلق بأعداد مواطني دول المجلس المملكين للعقار في دول المجلس الأخرى، فقد سجلت الإحصائيات في عام 1995 وجود 804 مواطن ممتلك للعقار، إلا أن أعداد المستفيدين ازدادت بصورة كبيرة حيث سجلت ما يربو إلى 9457 حالة في عام 2009م، وفيما يخص تداول وشراء الأسهم فإن المؤشرات الإحصائية تظهر تفاعلا كبيرا مع هذا القرار حيث بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء الأخرى حوالي 304 ألف مساهم في عام 2005م أما في عام 2009 فقد بلغ عد المساهمين حوالي 654 ألف مساهم.

هذا وتقوم الوزارة بمتابعة القرارات الصادرة من المجلس الأعلى التي تختص بالسوق الخليجية المشتركة كما تسعى الوزارة إلى تذليل العقبات والعراقيل التي قد تعترض مسيرة العمل في السوق الخليجية المشتركة.

#### سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثمانين 30 مايو 2009م، تشكيل لجنة مالية وفنية من الجهات المختصة بالدول الأعضاء لاستكمال الدراسات التفصيلية اللازمة لتنفيذ مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حيث عقدت اللجنة المالية والفنية المكلفة باستكمال الدراسات التفصيلية لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون عدت اجتماعات حيث تم الاتفاق على المواصفات الفنية الرئيسية لمرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع والجدول الزمني لإعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع للانتهاء منها في عام 2012م، وتشغيل المشروع بشكل متكامل خلال عام 2017م وذلك بالمواصفات الفنية للمشروع التي تم الاتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء.

هذا وقرر المجلس الأعلى في دورته 30 (ديسمبر 2009م) بعرض نتائج دراسة اللجنة المذكورة أعلاه على اللجنة الوزارية للنقل والمواصلات ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس وذلك تمهيدا لرفع التوصيات المناسبة بهذا الشأن لدورة المجلس الأعلى. حيث يعتبر مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون مجديا اقتصاديا ويساهم في التنمية الاقتصادية وتحقيق التناسق بين دول المجلس، وتحسين خدمات النقل وتخفيض التكلفة.

وبما أن دول المجلس ستقوم بدفع التكلفة الرأس مالية الأولية وتكلفة استملاك الأراضي، فإن تشغيل خط سكة الحديد يعتبر مشروعا مربحا تجاريا مما يساهم على جذب المستثمرين والذين سيقومون بدورهم بتمويل شراء العربات والقطارات وتحمل التكاليف التوسعية المستقبلية لمنشآت البنية التحتية وأعمال التجديد والتطوير.

### 3- إدارة المنظمات المتخصصة :

تعد دولة الكويت عضوا فعالا في العديد من المنظمات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية المتخصصة حيث تساهم بعدد (114) منظمة، منها (62) دولية و(24) عربية و(17) إقليمية و(11) إسلامية وتقوم الوزارة بسداد المساهمات السنوية لهذه المنظمات بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة، وتبلغ المساهمات والاشتراكات السنوية لدولة الكويت في المنظمات المتخصصة بمبلغ وقدره (12,123,609/-) دينار كويتي. وتحرص الوزارة على تفعيل الاستفادة من هذه المنظمات المتخصصة عن طريق إجراء تقييم سنوي حول مدى استفادة دولة الكويت من الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات من برامج تدريبية، استشارات، معلومات ودراسات، توظيف كويتيين وعلى إعداد تقرير سنوي حول هذه الاستفادة ولزيادة فاعلية الاستفادة من الخدمات المقدمة من المنظمات المتخصصة وحث الجهات المعنية على تفعيلها.

قامت الوزارة بدراسة البيانات المالية المتعلقة بالميزانيات السنوية للمنظمات المتخصصة وتحليلها بالتنسيق مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة للعمل على تعديل تلك الاختلالات في ميزانية بعض المنظمات تمشيا مع القرارات والضوابط الصادرة عن مجلس الوزراء الموقر والعمل على جمع البيانات وتحديثها لتكون قاعدة بيانات إلكترونية شاملة (فنية، مالية) عن المنظمات المتخصصة ولتكون مرجعاً لمتخذي القرار.

#### 4 - إدارة التعاون الاقتصادي الدولي :

##### أ - على المستوى الدولي:

بلغ معدل النمو في الاقتصاد العالمي في عام 2010م، (3.9٪) ويعتبر هذا المعدل تحولاً هاماً مقارنة في عام 2009م، الذي تقلص فيه معدل النمو نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية وما اكبتها من انكماش اقتصادي، وان التوقعات على المدى القصير تشير إلى أن النمو سيتراجع إلى (3.6٪) في عام 2012م، وذلك نتيجة أزمة الأسواق المالية بمنطقة اليورو وتدفقات رأس المال المتقلبة وارتفاع أسعار السلع، بما في ذلك الغذاء والوقود.

كما تسعى دولة الكويت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي بجميع مجالاته مع الدول والمنظمات والمجموعات المختلفة على النحو التالي :-

##### على مستوى المنظمات الدولية :

##### 1 - منظمة التعاون الإسلامي:

في إطار منظمة التعاون الإسلامي تسعى دولة الكويت إلى متابعة تنفيذ البرنامج العشري للمنظمة الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي عام 2005م والذي يتضمن تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية في كافة المجالات وبالأخص في المجال الاقتصادي والتجاري والمتمثل في رفع التجارة البينية بين الدول الأعضاء ومكافحة الفقر والتوقيع على الاتفاقيات والنظم الأساسية العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار بالإضافة إلى دعم البنك الإسلامي للتنمية وتوفير الإمكانيات اللازمة له للقيام بدوره في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، وفي هذا الإطار قامت دولة الكويت بالتوقيع على اتفاقية (قواعد المنشأ والبروتوكول الخاص بالاتفاقية الإطارية لنظام التفضيلات التجارية بين الدول الإسلامية) مما يساهم في رفع مستوى التجارة البينية بين دول الأعضاء.

وفي إطار الاستفادة من المؤسسات الدولية التي تساهم بها دولة الكويت مثل البنك الإسلامي للتنمية فإن دولة الكويت تسعى للاستفادة من الأنشطة والبرامج التمويلية التي يقدمها البنك مثل عمليات تمويل التجارة وتمويل مشاريع القطاع الخاص ، بالإضافة إلى الاستفادة من المساعدة الفنية التي يقدمها البنك مثل برامج المنح الدراسية وجوائز البنك السنوية في مجالات (التكنولوجية والعلمية) وتنظيم الدورات وورش العمل لبناء القدرات في المجالات التنموية.

## 2- البنك الدولي :

أن التعاون القائم بين دولة الكويت والبنك الدولي في إطار برنامج التعاون الفني للاستفادة من خبرات البنك في إعداد الدراسات المتعلقة في الإصلاحات الاقتصادية الوطنية وقد توسع هذا البرنامج في الفترة الماضية ليشمل على كافة القطاعات الاقتصادية بالدولة ومن بين هذه المشاريع تطبيق ضريبة القيمة المضافة ودراسة وتطوير إدارة الأراضي المملوكة للدولة وإعداد قانون للمشتريات الحكومية بالإضافة إلى البرامج والمشاريع الخاصة بتطوير قطاع التعليم وتبسيط إجراءات الدورة المستندية للمشاريع والتي تساعد على تقليص المعوقات التي تواجه المستثمر وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية مع المحافظة على البيئة النظيفة وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني وتماشياً مع الخطة الخمسية للدولة.

## 3- صندوق النقد الدولي:

تسعى دولة الكويت إلى متابعة الأنشطة والبرامج التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمساهمة في المبادرات والبرامج التنموية التي يطلقها بهدف تحقيق الاستفادة من المساعدة الفنية للدول الأعضاء وذلك للارتقاء في مؤسساتها الوطنية العاملة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية وبناء القدرات والتي منها:-

- المركز الإقليمي للمساعدات الفنية للشرق الأوسط (METAC).
- مركز تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأفريقية (AFRITAC).

- صندوق المساعدة الفنية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ( T T F ) وغيرها من المبادرات.

#### ب- التعاون الثنائي:

يعتبر التعاون الاقتصادي الثنائي في عصرنا الحاضر أحد الدعائم الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية على أساس من المصالح المشتركة المتبادلة بين الدول، ويمثل التعاون الاقتصادي الخارجي أحد الروافد الأساسية والحيوية التي تسهم في تعزيز وتوثيق العلاقات في شكل ثنائي مع كافة الدول في مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري لتطوير ودعم العلاقات الاقتصادية الثنائية خصوصاً مع الدول التي تمثل أهمية إستراتيجية لدولة الكويت والتي تتمثل في الآتي:

#### • اللجان الوزارية التي تشرف عليها وزارة المالية ووزارات أخرى:

تسعى الوزارة إلى توطيد العلاقات الثنائية في إطار اللجان المشتركة القائمة والتي تشرف عليها، بالإضافة إلى السعي نحو إنشاء وعقد اجتماعات لجان أخرى سواء على المستوى الوزاري أو الفني وبما يتوافق مع توجهات دولة الكويت السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى المشاركة في أعمال اللجان التي تشرف عليها وزارات أخرى.

#### • إعداد مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم للتعاون الاقتصادي بين دولة الكويت والدول الأخرى:

تمثل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تشرف عليها الوزارة من أهم الوسائل التي تعزز العلاقات الاقتصادية الثنائية وتجسد تنامي هذه العلاقات وتوازنها بين دولة الكويت والدول الأخرى، وتعتبر هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الإطار القانوني التي تمارس من خلاله الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية في إطار التعاون الاقتصادي والفني بين دولة الكويت والدول الأخرى كما أعدت الوزارة الكثير من مشاريع الاتفاقيات تمهيداً للتوقيع النهائي عليها مع دول أخرى.

#### • إعداد تقارير حول العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولة الكويت والدول الأخرى:

إعداد تقارير حول العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولة الكويت والدول الأخرى من خلال متابعة التطورات والمستجدات الاقتصادية على الساحتين المحلية والدولية وفقاً للتوجهات العامة للدول.

## الفصل الثالث

# مؤشرات الأداء الاقتصادية

## لدولة الكويت

## الفصل الثالث مؤشرات الأداء الاقتصادي لدولة الكويت

يرتبط الاقتصاد الكويتي ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي ويعود ذلك لسببين رئيسيين :

السبب الأول : هو أن الجزء الأعظم من الدخل القومي لدولة الكويت يأتي من الصادرات النفطية التي تتأثر بحجم الطلب العالمي على النفط ، والذي يؤثر بدوره على أسعار النفط الخام بالأسواق العالمية.

السبب الثاني : يعود إلى أن الجزء الأكبر من الإنفاق لأغراض الاستهلاك العام والخاص يتم عن طريق الاستيراد من الخارج ، وتتأثر أسعار الواردات الكويتية بالأوضاع والأسعار السائدة في الأسواق الدولية لتلك الواردات ، وبذلك يتأثر الاقتصاد الوطني بشكل مباشر بالموجات التضخمية والانكماشية المصدرة إليه من الخارج.

ونستعرض فيما يلي أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال السنوات الماضية حيث ينقسم تحليل تلك المؤشرات إلى قسمين رئيسيين هما المجاميع الاقتصادية للحسابات القومية والتطورات النقدية والمصرفية.

جدول (1)  
إجمالي الناتج المحلي حسب نوع الإنفاق  
بالأسعار الجارية للفترة من 2008 إلى 2010

(مليون دينار)

** 2010		* 2009		2008		نوع الإنفاق
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
16.7 %	5945.9	18.5 %	5635.5	13.4 %	5307.8	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
30.4 %	10846.0	33.5 %	10197.0	28.1 %	11148.1	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
47.1 %	16791.9	52.0 %	15832.5	41.5 %	16455.9	أجمالي الاستهلاك النهائي
19.1 %	6801.8	18.0 %	5479.3	17.6 %	6984.9	تكوين رأس المال الإجمالي
60.1 %	21407.0	59.4 %	18125.0	66.8 %	26450.0	الصادرات من السلع والخدمات
- 26.3 %	- 9367.0	- 29.4 %	- 8959.0	- 25.9 %	- 10271.0	ناقصا : الواردات من السلع والخدمات
100.0 %	35633.7	100.0 %	30477.8	100.0 %	39619.8	الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي
33.8 %	12040.0	30.1 %	9166.0	40.8 %	16179.0	الصادرات ناقصا الواردات (فائض الموارد)

\*\* أولية

\* معدلة

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء

**أولا : المجاميع الاقتصادية للحسابات القومية :**

**1 - الناتج المحلي الإجمالي 2008 – 2010 :**

يبين الجدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق بالأسعار الجارية للفترة من

2008 – 2010. وتحليل بيانات هذا الجدول يتضح الآتي :

أ - بلغت التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2010 حوالي 35633.7 مليون دينار مقابل 30477.8 مليون دينار عام 2009 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5155.9 مليون دينار بمعدل نمو بلغ 16.9 %.

ب - بينما سجلت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 انخفاضا بلغ 9142.0 مليون دينار بنسبة 23.1 % من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 .

**2 – الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة :**

ارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي عام 2010 من 5635.5 مليون دينار عام 2009 إلى 5945.9 مليون دينار عام 2010 بمعدل ارتفاع قدره 5.5 % .

**3 – الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص :**

ارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص عام 2010 إلى 10846.0 مليون دينار مقابل 10197.0 مليون دينار عام 2009 أي بنسبة 6.4 % .

4 – الإنفاق الاستهلاكي النهائي ( العام والخاص ) :

\* يلاحظ ارتباط الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بشكل ملحوظ، وقد زاد مجموعهما إلى 16455.9 مليون دينار في عام 2008 بنسبة 41.5% من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفض إلى 15832.5 مليون دينار في عام 2009 ليشكل نسبة 52% من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتفع إلى 16791.9 في عام 2010 بنسبة 47.1% من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010.

5 – تكوين رأس المال الإجمالي :

يعبر تكوين رأس المال الإجمالي عن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي مضافا إليه التغيير في المخزون، وقد ارتفع في عام 2010 إلى 6801.8 مليون دينار مقابل 5479.3 مليون دينار في عام 2009 أي ارتفع بمقدار 1322.5 مليون دينار بنسبة 24.1 % .

6 – الصادرات من السلع والخدمات :

زادت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 3282.0 مليون دينار عام 2010 حيث بلغت 21407.0 مليون دينار مقابل 18125.0 مليون دينار في عام 2009 أي بنسبة زيادة 18.1 % ، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية من 14871.0 مليون دينار في عام 2009 إلى 19195.0 مليون دينار عام 2010 .

7 – الواردات من السلع والخدمات :

سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا قدره 408.0 مليون دينار عام 2010 حيث بلغت 9367.0 مليون دينار مقابل 8959.0 مليون دينار عام 2009 أي بنسبة 4.6 % .

جدول رقم (2)  
النتاج المحلي الإجمالي حسب نوع القطاع (نفطي وغير نفطي)  
بالأسعار الجارية من 2008 إلى 2010 (مليون دينار)

بيانات	2008	2009 *	** 2010
النفط الخام والغاز الطبيعي	23508.1	14992.1	18287.6
+ القطاعات غير النفطية	17676.6	17011.6	18859.6
ناقصا : الخدمات المصرفية والتأمينات المحتسبة	- 1782.0	- 1722.7	- 1728.6
+ رسوم الواردات	217.1	169.8	215.1
= الناتج المحلي الإجمالي	39619.8	30477.8	35633.7

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء \* معدلة \*\* أولية

8 - التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي :

يوضح الجدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع القطاع (نفطي - غير نفطي) أن القطاع النفطي قد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة بلغت 18287.6 مليون دينار عام 2010 مقابل 14992.1 مليون دينار عام 2009 مسجلا زيادة بنسبة 22.0٪ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمي .

بينما حقق القطاع غير النفطي (متضمنا منتجات تكرير النفط الخام) ما مقداره 18859.6 مليون دينار عام 2010 مقابل 17011.6 مليون دينار عام 2009 مسجلا ارتفاعا بنسبة 10.9٪ .

من العرض المتقدم يتضح أن التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي يعتمد بشكل أساسي على أداء القطاع النفطي ، بمعنى آخر فإن تكوين الدخل القومي وتمويل الأنشطة الاقتصادية والخدمية والاجتماعية المحلية يعتمد بصفة أساسية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط الخام ، أما فيما يتعلق بالقطاعات غير النفطية فهي في غالبيتها قطاعات خدمية ، مما يعني أن هذه القطاعات مازالت غير مؤهلة بشكلها الحالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير متطلبات التنمية المستدامة .

وأود أن أؤكد أن إصلاح الخلل الهيكلي لتكوين الناتج المحلي الإجمالي يقتضي صياغة رؤية استراتيجية واضحة حول مستقبل نمو القطاعات المختلفة حيث أن النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية خلال الفترة السابقة لم يحدث التغييرات الجوهرية المنشودة في هيكل الاقتصاد الكويتي ، لاسيما في القطاعات الخدمية.

وقد عكس هذا الوضع قصور في قدرة الاقتصاد الكويتي على توفير السلع والخدمات اللازمة لمقابلة الطلب المحلي، ومع تسارع معدلات النمو في الاستهلاك النهائي زاد الاستيراد من العالم الخارجي اعتمادا على ما أتاحتها الثروة النفطية من مقدرة تمويلية مرتفعة.

**جدول (3)**  
**المجاميع الأساسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية**  
**للفترة من 2008 إلى 2010**  
**(مليون دينار)**

2010 **	2009 *	2008	بيان
مبلغ	مبلغ	مبلغ	
35633.7	30477.8	39619.8	الناتج المحلي الإجمالي
2243.0	1994.0	2888.0	+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
37876.7	32471.8	42507.8	= الناتج القومي الإجمالي
- 2479.6	- 2439.3	- 2399.5	- اهلاك رأس المال الثابت
35397.1	30032.5	40108.3	= الدخل القومي بسعر السوق
- 3727.0	- 3741.0	- 2874.0	+ صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي
31670.1	26291.5	37234.3	= الدخل القومي المتاح
16791.9	- 15832.5	- 16455.9	- الإنفاق الاستهلاكي النهائي
14878.2	10459.0	20778.4	= صافي الادخار القومي
- 4322.2	- 3040.0	- 4585.4	- صافي التكوين الرأسمالي
10556.0	7419.0	16193.0	= الفائض من الصفقات التجارية
9993.0	8745.0	11511.0	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (د.ك)
10622.0	9318.0	12350.0	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (د.ك)
8881.0	7544.0	10818.0	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح (د.ك)

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء \* معدلة \*\* أولية

**9 - متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي :**

يعكس الجدول رقم (3) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح ، حيث يتضح من الجدول أن متوسط نصيب الفرد يتقلب تبعاً للتقلب في مستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي يتأثر بدوره بالناتج في القطاع النفطي وذلك على النحو التالي :

**أ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :**

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 حيث بلغ 9993.0 دينار مقابل 8745.0 دينار في عام 2009 مسجلا ارتفاعا قدره 1248 دينار بنسبة 14.3٪.

**ب – نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي :**

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عام 2010 بمقدار 1304 دينار بنسبة 14٪ حيث بلغ 10622.0 دينار مقابل 9318.0 دينار كويتي عام 2009، بينما سجل انخفاضا قدره 3032.0 دينار في عام 2009 بنسبة 24.6٪ مقارنة بمتوسط نصيب الفرد عام 2008.

**ج – نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح :**

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح عام 2010 بمقدار 1337.0 دينار بنسبة 17.7٪ عن عام 2009، إذ بلغ 8881.0 دينار مقابل 7544.0 دينار عام 2009، بينما سجل انخفاضا قدره 3274 دينار بنسبة 30.3٪ عام 2009 حيث بلغ 7544.0 دينار مقابل 10818.0 دينار عام 2008.

## ثانياً : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الأنشطة الاقتصادية 2008 – 2010 :

يعكس جدول رقم (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب أقسام النشاط الاقتصادي وذلك على النحو التالي :

### 1 – استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة :

ارتفعت القيمة المضافة في قطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي شاملاً الخدمات ذات الصلة عام 2010 نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط ، وبلغت القيمة المضافة في هذا القطاع 23553.5 ، 15059.9 ، 18358.0 مليون دينار كويتي خلال الأعوام 2008 ، 2009 ، 2010 ، على التوالي ، وما يزال قطاع النفط يشكل المصدر الرئيسي للدخل في الاقتصاد الكويتي ، ويساهم بقدر كبير من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 59.4 % ، 49.4 % ، 51.5 % خلال الأعوام 2008 ، 2009 ، 2010 على التوالي .

### 2 – الزراعة وصيد البحر والثروة الحيوانية :

سجلت التقديرات تغير في القيمة المضافة الإجمالية المتولدة في نشاط الزراعة وصيد البحر والثروة الحيوانية خلال السنتين 2009 ، 2010 فكانتا على التوالي ( 61.4 ) ، ( 59.3 ) مليون دينار كويتي .

### 3 – الصناعات التحويلية :

انخفض الناتج المحلي الإجمالي المحقق من الصناعات التحويلية من ( 1753.4 ) مليون دينار كويتي في عام 2008 إلى 1562.0 مليون دينار كويتي في عام 2009 بمعدل انخفاض 10.9 % ، وارتفع في عام 2010 بمعدل 21.6 % حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية ( 1899.5 ) مليون دينار كويتي في عام 2010 .  
ومن أهم ما تبرزه تقديرات القطاع استمرار أهمية صناعة المنتجات النفطية في مجال الصناعات التحويلية ودورها المتميز حيث تساهم بحوالي ( 56.8 % ) من القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعات التحويلية عام 2009 مقابل مساهمتها بحوالي ( 51.9 % ) من القيمة المحققة عام 2009 .

### 4 – الكهرباء والغاز والمياه :

حققت صناعة إنتاج الكهرباء والغاز والمياه قيمة مضافة موجبة خلال الأعوام 2008 ، 2009 ، 2010 حيث بلغت 362.9 ، 432.1 ، 485.6 مليون دينار كويتي على التوالي .

## 5 – التشييد والبناء :

في ضوء ما قامت به شركات البناء والتشييد من إنجازات في مجال تشييد المباني السكنية وغير السكنية والمقاولات الجزئية والفرعية وسواء كانت لحساب القطاع الحكومي أو القطاع العائلي أو القطاع الخاص ، فقد حقق القطاع قيمة مضافة إجمالية قدرها 603.4 مليون دينار كويتي عام 2010 مقابل 583.0 مليون دينار كويتي عام 2009 بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.7 ٪ ، 1.9 ٪ في العامين 2009 ، 2010 على التوالي .

## 6 – تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق :

حققت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي قدره 319.0 مليون دينار كويتي عام 2010 بنسبة ارتفاع 23.5 ٪ ، حيث بلغ 1745.0 مليون دينار كويتي عام 2010 ، مقابل 1413.5 مليون دينار كويتي عام 2009 بينما بلغ ( 1406.2 ) مليون دينار كويتي عام 2008 .

## 7 – النقل والتخزين والمواصلات :

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة في أنشطة النقل والتخزين والمواصلات بنسبة بلغت 14.1 ٪ حيث بلغ 3126.4 مليون دينار عام 2010 مقابل 2741.3 مليون دينار عام 2009 وذلك نتيجة التوسع في الخدمات البريدية وزيادة حركة المواصلات السلكية واللاسلكية .

## 8 – الخدمات المالية والتأمينية والعقارات وخدمات الأعمال :

ارتفعت بصفة عامة القيمة المضافة المتولدة في أنشطة الخدمات المالية والتأمينية والعقارات وخدمات الأعمال خلال عام 2010 حيث بلغت 5298.3 مليون دينار كويتي مقابل 5058.7 مليون دينار كويتي عام 2009 ، بنسبة ارتفاع 4.7 ٪ .

## 9 – خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية :

يتضمن هذا القطاع مختلف الخدمات الجماعية التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى ، ولقد حققت أنشطة هذا القطاع زيادات متباينة في معدل النمو من نشاط إلى آخر ، حيث بلغت القيمة المضافة لهذه الأنشطة 5571.8 مليون دينار عام 2010 مقابل 5091.8 مليون دينار عام 2009 ، 4742.1 مليون دينار عام 2008 بمعدلات نمو 9.4 ٪ ، 7.4 ٪ عامي 2009 ، 2010 على التوالي .

**جدول ( 4 )**  
**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية**  
**حسب أقسام النشاط الاقتصادي بالدينار الكويتي**  
**للفترة من 2008 إلى 2010**

2010**	2009*	2008	النشاط الاقتصادي
مبلغ	مبلغ	مبلغ	
			<b>1) استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة :</b>
18287.6	14992.1	23508.1	النفط الخام والغاز الطبيعي
70.4	67.8	45.4	أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز باستثناء خدمات المسح
18358.0	15059.9	23553.5	<b>إجمالي القطاع النفطي</b>
			<b>2) القطاعات غير النفطية وتشمل :</b>
59.3	61.4	63.4	الزراعة وصيد البحر والثروة الحيوانية
1899.5	1562.0	1753.4	الصناعات التحويلية ( تتضمن المنتجات البترولية المكررة )
485.6	432.1	362.9	الكهرباء والغاز والمياه
603.4	583.0	656.3	التشييد والبناء
1745.0	1413.5	1406.2	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
3126.4	2741.3	2623.3	النقل والتخزين والمواصلات
5298.2	5058.7	6023.6	خدمات المؤسسات المالية ، التأمين ، العقارات وخدمات الأعمال
5571.8	5091.8	4742.1	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية
18789.2	16943.8	17631.2	<b>إجمالي القطاعات غير النفطية</b>
37147.2	32003.7	41184.7	المجموع - جزئي
- 1728.6	- 1722.7	- 1782.0	ناقصا : الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة
35418.6	30281.0	39402.7	جميع المنتجين
215.1	196.8	217.1	رسوم الواردات
35633.7	30477.8	39619.8	<b>الناتج المحلي الإجمالي GDP</b>

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء \*بيانات معدلة \*\* بيانات أولية

## ثالثاً : التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية :

يتناول هذا التقرير أهم التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية 2011/10 والفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/11، وذلك في المجالات المرتبطة بجهود بنك الكويت المركزي في كل من رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وتطوير الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته.

### 1- التطورات النقدية والمصرفية :

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/10 والفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/11 تعزيز وتكثيف جهوده في المجالات المرتبطة بكل من رسم وتنفيذ السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على وحدات القطاع المصرفي والمالي. وتهدف تلك الجهود إلى تكريس دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وتكريس أجواء الثقة في الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وتحصين متانة الأوضاع المالية في القطاع المصرفي والمالي المحلي، وتعزيز فرص ومقومات النمو المستدام في الاقتصاد الوطني وبما ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ويتمثل الإطار العام لجهود بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والسياسات الرقابية فيما يلي:

المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، وبما يساهم في التخفيف من حدة تأثير التضخم المستورد على مستويات الأسعار المحلية، من خلال مواصلة تطبيق سياسة سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها منذ 20 مايو 2007 والقائمة على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة وموزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت. وفي هذا الإطار، يسعى بنك الكويت المركزي إلى التأثير على مستويات أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جانب، والتطورات الحاصلة في مستويات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جانب آخر، وبما يكفل المحافظة على جاذبية الدينار الكويتي وتنافسيته كوعاء للمدخرات المحلية.

تعزيز برامج الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابة البنك المركزي، وبما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة والإشراف، ويساهم في ذات الوقت في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية، إلى جانب ترشيد السياسات الائتمانية للبنوك وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابته، وترسيخ الممارسات المهنية الرصينة لديها.

وفيما يلي نستعرض، وبشيء من الإيجاز، أبرز التطورات النقدية والمصرفية خلال السنة المالية 2011/10 والفترة المنقضية (أبريل - ديسمبر 2011) من السنة المالية الحالية 2012/11 وذلك على النحو التالي:

#### أ. أسعار الفائدة المحلية:

خلال السنة المالية 2011/10 انخفض متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي مقارنةً بالسنة المالية السابقة، حيث انخفض ذلك المتوسط على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ليصل في المتوسط إلى 1.0241٪ خلال السنة المالية 2011/10 مقابل نحو 1.3499٪ خلال السنة المالية السابقة 2010/09.

إلى جانب ذلك ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل 3 أشهر لدى البنوك المحلية، ليصل في المتوسط إلى نحو 1.2075٪ خلال السنة المالية 2011/10 مقابل نحو 1.0548٪ خلال السنة المالية 2010/09 (جدول 1).

جدول (1)  
تطورات متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي  
لدى البنوك المحلية

متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل 3 أشهر (%)	متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)	السنة المالية
بالدينار الكويتي	بالدينار الكويتي	
1.0548	1.3499	2010/09
1.2075	1.0241	2011/10
1.0796	0.8720	2012/11 (أبريل - ديسمبر)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وخلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية الحالية 2012/11، واصلت أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي تراجعها، حيث بلغ متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي خلال الفترة المذكورة نحو 0.8720٪ للودائع لأجل شهر، ونحو 1.0796٪ للودائع لأجل 3 أشهر. من جانب آخر، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزنة الكويتية التي يديرها بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية) تراجعاً خلال السنة المالية 2011/10، حيث انخفض متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة استحقاق سنة من نحو 1.6٪ خلال السنة المالية 2010/09 إلى نحو 1.25٪ خلال السنة المالية 2011/10، واستقر بعد ذلك عند نفس المستوى خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/11. وفيما يتعلق بمتوسط أسعار الفائدة على أذونات الخزنة (استحقاق 3 أشهر) فقد انخفض ذلك المتوسط من نحو 0.8823٪ خلال السنة المالية 2010/09 إلى نحو 0.5965٪ خلال السنة المالية 2011/10، ثم انخفض إلى نحو 0.4867٪ خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/11.

أما على صعيد تطور متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية، فقد انخفضت تلك المتوسطات خلال السنة المالية 2011/10 لتصل إلى نحو 0.7379٪ للودائع لأجل شهر مقارنةً بنحو 1.0222٪ خلال السنة المالية (2010/09). هذا، وخلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/11 واصلت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية تراجعها لتصل في المتوسط إلى 0.6902٪ للودائع لأجل شهر.

#### ب- سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/10 جهوده الرامية إلى المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وذلك وفقاً لسياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم 147 لسنة 2007 الصادر بتاريخ 20 مايو 2007. وتقوم تلك السياسة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلطة خاصة وموزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية رئيسية مع دولة الكويت.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2011/10 قد بلغ نحو 284.52 فلسا للدولار مقابل نحو 287.52 فلسا للدولار خلال السنة المالية السابقة 2010/09، أي بارتفاع قيمته 3.0 فلوس ونسبته 1٪. وخلال تلك السنة المالية بلغ الفرق بين أعلى سعر (293.2 فلسا) وأدنى سعر (276.50 فلسا) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 6٪. وفي المقابل شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية 2011/10 تقلبات ملموسة، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار ما نسبته (29.6٪) مقابل الفرنك السويسري، و(20.1٪) مقابل الين الياباني، و(19.5٪) مقابل اليورو، و(14.6٪) مقابل الجنيه الاسترليني (جدول 2).

#### جدول (2)

تطور سعر صرف الدولار الأمريكي  
مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

البيانات	2010/09			2011/10			2012/11 (أبريل - ديسمبر)		
	أعلى سعر	أدنى سعر	الفرق (%)	أعلى سعر	أدنى سعر	الفرق (%)	أعلى سعر	أدنى سعر	الفرق (%)
الدينار الكويتي (فلس)	292.50	284.40	2.8	293.20	276.50	6.0	278.35	271.80	2.4
الجنيه الإسترليني	0.7034	0.5890	19.4	0.6996	0.6106	14.6	6483.	0.5980	8.4
اليورو	0.7735	0.6626	16.7	0.8405	0.7032	19.5	0.7701	0.6728	14.5
الفرنك السويسري	1.688	0.9988	17.0	1.1667	0.9002	29.6	0.9536	0.7299	30.6
الين الياباني	100.815	86.995	15.9	94.895	79.025	20.1	85.445	75820	12.7

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وخلال الفترة المنقضية (أبريل - ديسمبر 2011) من السنة المالية الحالية 2012/11 تراجع متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ليصل إلى نحو 274.99 فلسا للدولار الأمريكي الواحد خلال تلك الفترة، أي بانخفاض قيمته 9.53 فلسا ونسبته 3.3٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة 2011/10. وخلال تلك الفترة (أبريل - ديسمبر 2011) بلغ الفرق بين أعلى سعر (278.35 فلسا) وأدنى سعر (271.80 فلسا) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 2.4٪، في حين شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى تقلبات أكثر وضوحا خلال نفس الفترة حيث تراوح معدل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما بين 30.6٪ مقابل الفرنك السويسري ونحو 14.8٪ مقابل اليورو، ونحو 12.7٪ مقابل الين الياباني، ونحو 8.4٪ مقابل الجنيه الاسترليني.

## ج - عرض النقد:

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) في نهاية السنة المالية 2011/10 ليصل إلى نحو 27009 ملايين دينار، مسجلاً بذلك نمواً قيمته نحو 1371 مليون دينار ونسبته 5.3% مقارنةً بمستواه البالغ نحو 25638 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2010/09 (جدول 3). وجاء النمو المذكور في عرض النقد نتيجة الارتفاع في كل من الكتلة النقدية (يشمل النقد المتداول لدى الجمهور + ودائع تحت الطلب وودائع القطاع الخاص المحررة بالدينار الكويتي) بنحو 1194 مليون دينار وبنسبة 22.8% (من نحو 5248 مليون دينار إلى نحو 6442 مليوناً)، وارتفاع شبه النقد (الذي يشمل ودائع الادخار بالدينار الكويتي + الودائع لأجل بالدينار الكويتي + الودائع بالعملات الأجنبية + شهادات الايداع بالدينار الكويتي) بنحو 177 مليون دينار وبنسبة 0.9% (من نحو 20390 مليون دينار إلى نحو 20567 مليوناً).

وخلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/11 وصل عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) في نهاية ديسمبر 2011 إلى نحو 27824.2 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قيمته نحو 814.8 مليوناً ونسبته 3.0% مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة 2011/10. وجاء ذلك الارتفاع نتيجة للزيادة في كل من قيمة شبه النقد بنحو 627.1 مليون دينار وبنسبة 3.0% (من نحو 20567.0 مليون دينار إلى نحو 21194.1 مليوناً)، والارتفاع في قيمة الكتلة النقدية بنحو 187.8 مليون دينار (من نحو 6442.3 مليون دينار إلى نحو 6630.1 مليوناً) وبنسبة 2.9%. وقد جاء الارتفاع المشار إليه في شبه النقد خلال الفترة المذكورة كمحصلة للزيادة في كل من أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم الإيداعية ولأجل المحررة بالدينار الكويتي (بخلاف الودائع تحت الطلب) لدى البنوك المحلية بما قيمته 745 مليون دينار ونسبته 4.1% (من نحو 18308.1 مليون دينار إلى نحو 19053.1 مليوناً)، والانخفاض في أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنحو 118 مليون دينار وبنسبة 5.2% خلال الفترة المذكورة (من نحو 2258.9 مليون دينار إلى نحو 2140.9 مليوناً). ويعزى الارتفاع المشار إليه أنفاً في الكتلة النقدية نتيجة الارتفاع في أرصدة كل من النقد المتداول بنحو 50.4 مليون دينار (من نحو 974.2 مليون دينار إلى نحو 1024.6 مليوناً) وبنسبة 5.2%، والارتفاع في أرصدة الودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية بنحو 137.4 مليون دينار وبنسبة 2.5% (من نحو 5468.1 مليون دينار إلى نحو 5605.5 مليوناً).

جدول (3)  
تطورات عرض النقد  
(مليون دينار)

2012/11 (ديسمبر 2011)	2011/10	2010/09	نهاية الفترة
27824.2	27009.4	25637.9	عرض النقد (ن2)
6630.1	6442.3	5248.3	الكتلة النقدية (ن1)، ومنها:
5605.5	5468.1	4445.7	الودائع تحت الطلب
21194.1	20567.0	20389.6	شبه النقد، ومنه:
19053.1	18308.1	17832.4	الودائع الإدخارية ولأجل بالدينار
2140.9	2258.9	2557.2	الودائع بالعملة الأجنبية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

#### د- الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية المقيمة في نهاية السنة المالية 2011/10 ارتفاعاً قيمته 110.4 مليون دينار ونسبته 0.4٪ لتصل إلى نحو 25235.2 مليون دينار، مقارنةً بمستواها البالغ نحو 25124.8 مليوناً في نهاية السنة المالية 2010/09 (جدول 4). وقد شمل ذلك النمو بعض القطاعات الاقتصادية المحلية، حيث ارتفعت أرصدة تلك التسهيلات لكل من قطاع الصناعة (بنحو 178.1 مليون دينار ونسبة 12٪)، وقطاع العقار (بنحو 79.1 ملايين دينار ونسبة 1.2٪)، وقطاع التجارة (بنحو 18.3 مليوناً ونسبة 0.8٪).

جدول (4)

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية  
المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية  
(مليون دينار)

الرصيد في نهاية			القطاع
2012/11 (ديسمبر 2011)	2011/10	2010/09	
2307.2	2268.1	2249.8	التجارة
1749.6	1668.4	1490.3	الصناعة
1687.9	1762.6	1789.7	الإتشاء
9.7	10.3	11.6	الزراعة وصيد الأسماك
2379.8	2713.0	2881.2	المؤسسات المالية غير البنوك
8946.8	8413.1	8414.6	التسهيلات الشخصية:
000	728.8	629.3	- القروض الاستهلاكية
000	4811.9	4658.0	- القروض المقسطة
2640.9	2612.0	2774.0	- شراء أوراق مالية
000	260.5	353.4	- أخرى
6756.0	6641.5	6562.4	العقار
172.8	207.6	229.5	النفط الخام والغاز
0.1	000	000	الخدمات العامة
1601.5	1550.6	1495.7	أخرى
<b>25611.5</b>	<b>25235.2</b>	<b>25124.8</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.  
(000) غير متاح.

وخلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية الحالية 2012/11 ارتفعت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية لتصل إلى نحو 25611.5 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2011، مسجلةً بذلك نمواً بلغت قيمته نحو 376.3 مليون دينار ونسبته 1.5٪ مقارنةً بنهاية السنة المالية 2011/10. وقد جاء ذلك النمو أساساً نتيجةً للارتفاع في أرصدة التسهيلات النقدية المقدمة إلى كل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو 533.7 مليون دينار وبنسبة 6.3٪)، وقطاع العقار (بنحو 114.5 ملايين دينار وبنسبة 1.7٪)، وقطاع الصناعة (بنحو 81.2 مليون دينار وبنسبة 4.9٪)، وقطاع التجارة (بنحو 39.1 مليون دينار وبنسبة 1.7٪)، وقطاع أخرى (بنحو 50.9 مليون دينار وبنسبة 3.3٪).

#### هـ- سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك بالدينار الكويتي:

شهد حجم النشاط في سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية 2011/10 ارتفاعاً في إجمالي قيم العمليات بما قيمته 1.51 مليار دينار ونسبته 3.9٪ لتصل إلى نحو 40.46 مليار دينار مقابل 38.95 ملياراً خلال السنة المالية السابقة (2010/09). وقد بلغت قيم العمليات في سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية خلال الفترة (أبريل- ديسمبر) من السنة المالية الحالية 2012/11 نحو 31.61 مليار دينار مقابل نحو 28.33 ملياراً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 3.28 مليار دينار ونسبته 11.6٪.

وعلى صعيد توزيع قيم عمليات السوق بحسب فترات الاستحقاق خلال السنة المالية 2011/10 مقارنةً بالسنة المالية 2010/09، فقد جاء الارتفاع المشار إليه أنفاً في حجم النشاط في السوق كمحصلة للارتفاع في قيم العمليات للأجل (أكثر من ليلة ولغاية أسبوع) بنحو 3407.2 ملايين دينار وبنسبة 30.1٪، وأكثر من أسبوع ولغاية شهر بنحو 931.2 مليون دينار وبنسبة 24.4٪، وأكثر من 6 أشهر ولغاية سنة بنحو 141.6 مليون دينار وبنسبة 36.8٪ من جهة، والانخفاض في كل من قيم العمليات للأجل (ليلة واحدة) بنحو 2141.9 مليون دينار وبنسبة 11.2٪، وأكثر من شهر وحتى ثلاثة أشهر بنحو 506.6 مليون دينار وبنسبة 16.1٪، وأكثر من 3 أشهر وحتى 6 أشهر بنحو 323.5 مليون دينار وبنسبة 27٪ من جهة أخرى.

وخلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية الحالية 2012/11 تشير البيانات المتوافرة إلى أن الارتفاع المشار إليه آنفاً في حجم النشاط في السوق قد جاء كمحصلة للارتفاع في كل من قيم العمليات في السوق للأجل (ليلة واحدة) بنحو 6338.1 مليون دينار ونسبة 55.4٪، وأكثر من أسبوع ولغاية شهر بنحو 599.1 مليون دينار ونسبة 19.4٪ من جهة، والانخفاض في كل من قيم العمليات في السوق للأجل (أكثر من ليلة ولغاية أسبوع) بنحو 2911.0 مليون دينار ونسبة 27.3٪، وأكثر من شهر ولغاية 3 أشهر بنحو 532.3 مليون دينار ونسبة 25.3٪، وأكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر بنحو 118 مليون دينار ونسبة 18٪، وأكثر من 6 أشهر ولغاية سنة بنحو 98.9 مليون دينار ونسبة 25.7٪ من جهة أخرى.

#### و- الميزانية المجمعة للبنوك المحلية:

تشير البيانات المتاحة عن الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في دولة الكويت (تشمل البنوك التجارية والبنوك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والبنوك المتخصصة وفروع البنوك الأجنبية) إلى أن إجمالي قيمة تلك الميزانية قد بلغ نحو 42.59 مليار دينار بنهاية السنة المالية 2011/10 (لعدد 21 بنك) مقابل نحو 40.58 ملياراً بنهاية السنة المالية السابقة 2010/09 (لعدد 19 بنك)، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 2016.4 مليوناً ونسبته 5٪. وخلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية الحالية 2012/11 ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لتلك البنوك ليصل في نهاية ديسمبر 2011 (لعدد 21 بنك) إلى نحو 44.08 مليار دينار، مسجلاً بذلك زيادة قيمتها نحو 1479.4 مليون دينار ونسبتها 3.5٪ مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة (جدول 5).

**جدول (5)**  
**الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية**  
**(مليون دينار)**

2012/11 (ديسمبر 2011)	2011/10	2010/09	نهاية الفترة
			<b>الموجودات ومنها:</b>
180.5	160.1	140.4	- نقد
3682.5	4006.3	2759.8	- المطالب على البنك المركزي
1887.1	1815.0	1863.9	- المطالب على الحكومة:
1887.1	1815.0	1863.9	أدوات الدين العام
28237.2	27652.8	27097.1	- المطالب على القطاع الخاص:
25611.5	25235.2	25124.8	تسهيلات ائتمانية للمقيمين
2625.7	2417.6	1972.3	استثمارات محلية أخرى
8141.4	7290.1	7260.4	- الموجودات الأجنبية:
4340.0	3685.8	3414.5	ودائع لدى بنوك أجنبية
750.9	767.6	1224.1	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين
2650.3	2448.3	2215.3	استثمارات بالخارج
<b>44077.9</b>	<b>42598.5</b>	<b>40582.1</b>	<b>إجمالي الموجودات = المطلوبات</b>
			<b>المطلوبات ومنها:</b>
26799.6	26035.2	24835.3	- ودائع القطاع الخاص:
24658.6	23776.2	22278.1	الودائع بالدينار
2140.9	2258.9	2557.2	الودائع بالعملات الأجنبية
3782.9	3826.8	3709.4	- ودائع الحكومة
6045.4	5988.1	5192.3	- حقوق المساهمين
3158.7	3146.9	2790.6	- المطلوبات الأجنبية ومنها:
1967.5	1878.3	2765.3	ودائع من غير المقيمين

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## 2- التطورات الرقابية وهيكل القطاع المصرفي والمالي:

يتكون الجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من كل من البنوك المحلية (التجارية والمتخصصة) وتلك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وفروع البنوك الأجنبية وشركات الاستثمار وشركات الصرافة وصناديق الاستثمار. وتم خلال السنة المالية 2011/10 الترخيص لبنك وربة حيث تم تسجيله لدى بنك الكويت المركزي في سجل البنوك المحلية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في 2010/4/7. وبذلك وصل عدد البنوك المحلية إلى (21) بنكا في نهاية السنة المالية 2011/10، منها 11 بنك كويتي (5 بنوك تجارية تقليدية، و5 بنوك إسلامية، وبنك متخصص واحد)، و10 فروع لبنوك أجنبية (منها فرع لبنك إسلامي أجنبي واحد). وبلغ عدد البنوك المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي (21) بنكا في نهاية ديسمبر 2011.

ووصل عدد شركات الاستثمار المدرجة في سجل شركات الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي إلى (97) شركة في نهاية السنة المالية 2011/10 (منها 53 شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية)، حيث تم شطب 3 شركات خلال تلك السنة المالية. وبلغ عدد شركات الصرافة المدرجة بسجل بنك الكويت المركزي 39 شركة في نهاية السنة المالية 2011/10. كما انخفض عدد صناديق الاستثمار المسجلة لدى بنك الكويت المركزي ليصل إلى 111 صندوقا (منها 55 صندوقا تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية السنة المالية 2011/10 مقابل 112 صندوقا (منها 54 صندوقا تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية السنة المالية السابقة. وبلغ عدد شركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي (95) شركة في نهاية سبتمبر 2011. كما انتقلت مسؤولية الرقابة والإشراف على صناديق الاستثمار إلى هيئة أسواق المال اعتبارا من تاريخ 2011/9/13.

وقد واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/10 جهوده في مجال الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضعة لرقابته من خلال المتابعة المكتبية والتفتيش الميداني على تلك الوحدات، وذلك ضمن مساعيه الرامية لتعزيز سلامة ومتانة أوضاعها المالية وبما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة والإشراف، ويسهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية. وتبرز في هذا الصدد جهود بنك الكويت المركزي في مجال

تعزيز الضوابط والتعليمات الرقابية الاحترازية والوقائية لتكريس متانة أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي وبما يخدم دورها في مجال توفير الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من جهة، والمحافظة على دعائم الاستقرار المالي من جهة أخرى، وبما يكفل لتلك الوحدات معاودة القيام بدورها المحوري في دعم عجلة النشاط الاقتصادي المحلي.

### 3- تطورات نظم التسويات والمقاصة:

بلغت قيمة عمليات تسويات المدفوعات فيما بين البنوك عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين (كاسب) الذي يديره ويشرف عليه بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/10 نحو 165.1 مليار دينار، مقابل نحو 153.7 مليار دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 11.4 ملياراً ونسبته 7.4٪. أما خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/11 فقد بلغت قيمة تلك العمليات نحو 117.3 مليار دينار مقابل نحو 123.5 مليار دينار للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة (أبريل- ديسمبر 2010)، وبما يمثل انخفاضاً قيمته 6.2 مليار دينار ونسبته 5٪.

وعلى صعيد العمليات المنقذة من خلال غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفعت قيمة وعدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية خلال السنة المالية 2011/10 لتبلغ نحو 8.9 مليار دينار لعدد 2.075 مليون شيك (بمتوسط قيمة العملية الواحدة يبلغ 4330.3 دينار) مقابل نحو 8.6 مليار لعدد 2.039 مليون شيك خلال السنة المالية السابقة 2010/09 (بمتوسط قيمة العملية الواحدة يبلغ 4239.8 دينار) وبما يمثل زيادة قيمتها 0.3 مليار دينار ونسبتها 3.9٪ (وبارتفاع بواقع 36 ألف شيك ونسبة 1.8٪ لعدد الشيكات). وبلغ عدد الشيكات التي جرى تقاصها خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/11 نحو 1.629 مليون شيك (بقيمة إجمالية بلغت نحو 7.4 مليار دينار أي بمتوسط قيمة للعملية الواحدة يبلغ 4522.1 دينار) مقابل 1.556 مليوناً (بقيمة إجمالية بلغت نحو 6.6 مليار دينار وبمتوسط يبلغ 4234.8 دينار) للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة 2011/10، وبما يمثل ارتفاعاً بواقع 73 ألف شيك ونسبته 4.7٪.

#### 4- إصدارات أدوات الدين العام:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/10 جهوده في مجال إدارة إصدارات أدوات الدين العام من أذونات وسندات الخزنة الكويتية نيابة عن وزارة المالية. وضمن هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال تلك السنة المالية 2011/10 بطرح (8) إصدارات من أذونات الخزنة بقيمة إسمية بلغت نحو 600 مليون دينار، وقد استحق خلال السنة المالية المذكورة (8) إصدارات من الإصدارات السابقة لأذونات الخزنة بقيمة إسمية بلغت نحو 600 مليون دينار. كما قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2011/10 بطرح (20) إصدارا من سندات الخزنة بقيمة إسمية بلغت نحو 1653 مليون دينار، وقد استحق خلال السنة المالية المذكورة (19) إصدارا من الإصدارات السابقة للسندات بقيمة إسمية بلغت نحو 1648 مليون دينار. وعلى إثر ذلك، ارتفع الرصيد القائم لإجمالي أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزنة) بما قيمته 5 ملايين دينار ونسبته 0.2% ليصل إلى نحو 2038 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 مقابل نحو 2033 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

وخلال الفترة (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية الحالية 2012/11 قام بنك الكويت المركزي بطرح 15 إصدارا من سندات الخزنة بلغت قيمتها الإسمية 1240 مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة 15 إصدارا من الإصدارات السابقة لسندات الخزنة بقيمة إسمية بلغت نحو 1280 مليون دينار. كما قام بنك الكويت المركزي بطرح (6) إصدارات من أذونات الخزنة خلال الفترة المذكورة بلغت قيمتها نحو 400 مليون دينار، وقد استحق خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/11 (6) إصدارات من الإصدارات السابقة لأذونات الخزنة قيمتها نحو 425 مليون دينار. وعلى إثر ذلك، انخفض الرصيد القائم لأدوات الدين العام بنحو 65 مليون دينار ونسبته 3.2% ليبلغ نحو 1973 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2011، مقابل نحو 2038 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة 2011/10 (جدول 6).

**جدول (6)**  
تطور إصدارات واستحقاقات وأرصدة أدوات الدين العام  
(مليون دينار)

2012/11 (أبريل - ديسمبر)	2011/10	2010/09	2009/08	البيانات
<b>الإصدارات:</b>				
400.0	600	700.0	-	أذونات الخزنة
1240.0	1653.0	1594.0	1695.0	سندات الخزنة
<b>1640.0</b>	<b>2253.0</b>	<b>2294.0</b>	<b>1695.0</b>	<b>إجمالي</b>
<b>الاستحقاقات:</b>				
425.0	600.0	550.0	-	أذونات الخزنة
1280.0	1648.0	1841.0	1861.0	سندات الخزنة
<b>1705.0</b>	<b>2248.0</b>	<b>2391.0</b>	<b>1861.0</b>	<b>إجمالي</b>
<b>الأرصدة بنهاية الفترة:</b>				
125.0	150.0	150.0	-	أذونات الخزنة
1848.0	1888.0	1883.0	2130.0	سندات الخزنة
<b>1973.0</b>	<b>2038.0</b>	<b>2.033.0</b>	<b>2130.0</b>	<b>إجمالي</b>
<b>مقتنيات الجهات من الأدوات:</b>				
-	-	-	-	البنك المركزي
1887.1	1815.0	1863.9	2007.5	البنوك المحلية
85.9	223.0	169.1	122.5	أخرى
<b>1973.0</b>	<b>2038.0</b>	<b>2033.0</b>	<b>2130.0</b>	<b>إجمالي</b>

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد التوزيع النسبي لإجمالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام بحسب الجهات المقتنية في نهاية ديسمبر 2011 من السنة المالية الحالية 2012/11، فقد استمرت البنوك المحلية في الاستحواذ على الجانب الأكبر (95.6٪) من ذلك الرصيد مقابل نحو 89.1٪ في نهاية السنة المالية 2011/10.

وفي إطار جهود بنك الكويت المركزي في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/10 والفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/11 إصدار سندات بنك الكويت المركزي، وتمتد آجال استحقاق تلك السندات لمدة لا تزيد عن سنة. وفي هذا المجال، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2011/10 بطرح 24 إصداراً من تلك السندات استحقاق 3 أشهر بقيمة إسمية بلغت نحو 3068 مليون دينار، بالإضافة إلى 11 إصداراً من تلك السندات استحقاق 6 أشهر بقيمة إسمية بلغت نحو 1301 مليون دينار. وقد استحق خلال السنة المالية المذكورة 33 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو 4037.5 مليون دينار (منها 23 إصداراً استحقاق 3 أشهر بقيمة إسمية بلغت نحو 2805 مليون دينار، و10 إصدارات استحقاق 6 أشهر بقيمة إسمية بلغت نحو 1232.5 مليون دينار). وعلى إثر ذلك، بلغ الرصيد القائم لتلك السندات في نهاية السنة المالية 2011/10 نحو 1575 مليون دينار مقارنة بنحو 1243.5 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

وخلال الفترة (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية الحالية 2012/11 قام بنك الكويت المركزي بطرح 25 إصداراً من سندات البنك المركزي بقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو 3407 مليون دينار (منها 18 إصداراً استحقاق 3 أشهر وبقيمة إسمية 2583 مليون دينار، و7 إصدارات استحقاق 6 أشهر وبقيمة إسمية 824 مليوناً). واستحق خلال الفترة المذكورة 25 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو 3429 مليون دينار (منها 18 إصداراً استحقاق 3 أشهر وبقيمة إسمية 2597 مليون دينار، و7 إصدارات استحقاق 6 أشهر وبقيمة إسمية 832 مليوناً). وعلى إثر ذلك، بلغ الرصيد القائم لتلك السندات في نهاية ديسمبر 2011 من السنة المالية 2012/11 نحو 1553 مليون دينار (جدول 7).

**جدول (7)**  
تطور اصدارات سندات بنك الكويت المركزي  
( مليون دينار )

2012/11 ( أبريل - ديسمبر )	2011/10	2010/09	2009/08	البيان
<b>3407.0</b>	<b>4369.0</b>	<b>2821.5</b>	<b>1052.0</b>	<u>الإصدارات:</u>
2583.0	3068.0	1775.0	641.0	3 أشهر
824.0	1301.0	1046.5	411.0	6 أشهر
<b>3429.0</b>	<b>4037.5</b>	<b>1930.5</b>	<b>1246.1</b>	<u>الاستحقاقات:</u>
2597.0	2805.0	1327.5	689.1	3 أشهر
832.0	1232.5	603.0	557.0	6 أشهر
<b>1553.0</b>	<b>1575.0</b>	<b>1243.5</b>	<b>352.5</b>	<u>الأرصدة بنهاية الفترة:</u>
879.0	893.0	630.0	182.5	3 أشهر
674.0	682.0	613.5	170.0	6 أشهر

المصدر: بنك الكويت المركزي.

### 5. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تشير البيانات المتاحة عن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2010 من خلال بنوده المختلفة، إلى زيادة قيمة الفوائض المسجلة في الحسابات الرئيسية المكونة لتلك الإحصاءات، والتي من أبرزها الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والمالي. وفيما يلي نستعرض، وبشيء من التحليل، أهم التطورات التي شهدتها كل من الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والمالي وذلك على النحو التالي:

#### أ. الحساب الجاري:

سجل الحساب الجاري بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2010 فائضا قيمته نحو 10.55 مليار دينار مقابل فائض بلغت قيمته نحو 7.41 مليارا خلال عام 2009، وبما يشكل ارتفاعا قيمته نحو 3.14 مليار دينار ونسبته 42.4% (جدول 8). وعلى ضوء ذلك ارتفعت نسبة قيمة الفائض المسجل بالحساب الجاري إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالأسعار الجارية من نحو 24.3% خلال عام 2009 إلى نحو 29.6% خلال عام 2010.

جدول (8)  
تطورات ميزان المدفوعات لدولة الكويت  
(مليون دينار)

**2010	*2009	البيانات
10553.4	7417.7	الحساب الجاري
13730.7	9896.8	الميزان السلعي
19194.9	14871.2	الصادرات وإعادة التصدير (فوب) منها:
17680.7	13415.2	الصادرات النفطية
5464.2-	4974.4-	الواردات (فوب)
1691.4-	731.0-	الخدمات (صافي)
2240.7	1993.7	الدخل (صافي)
3726.7-	3741.8-	التحويلات الجارية (صافي)
9337.6-	7293.5-	الحساب الرأسمالي والمالي
1056.4-	964.2	أخرى (صافي)
159.4	1088.4	الميزان الكلي
159.4-	1088.4-	إجمالي الأصول الاحتياطية (بنك الكويت المركزي)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* بيانات معدلة.

\*\* بيانات أولية.

ويعزى الارتفاع المذكور في قيمة الفائض المسجل بالحساب الجاري خلال عام 2010 إلى محصلة التطورات التي شهدتها البنود الرئيسية المكونة لذلك الحساب والتي نوجزها فيما يلي:

الارتفاع في قيمة الفائض المحقق بالميزان السلعي والمعبر عن الفرق الحسابي بين إجمالي قيمة كل من الصادرات والواردات السلعية على أساس (فوب)، من نحو 9.89 مليار دينار خلال عام 2009 إلى نحو 13.73 مليارا خلال عام 2010، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 3.84 مليار دينار ونسبته 38.8٪. ويرجع الارتفاع المشار إليه أنفا في قيمة فائض الميزان السلعي أساسا إلى الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية خلال عام 2010 بما قيمته 4.26 مليار دينار ونسبته 31.8٪ لتصل إلى نحو 17.68 مليار دينار مقابل نحو 13.41 مليار دينار خلال عام 2009.

الارتفاع في قيمة العجز المحقق في حساب الخدمات (صافي) الذي يعبر عن زيادة قيمة التكوين الرأسمالي عن قيمة صافي الادخار في الاقتصاد المحلي، لتصل قيمة ذلك العجز إلى نحو 1691.4 مليون دينار خلال عام 2010 مقابل نحو 731.0 مليوناً خلال عام 2009، بارتفاع قيمته 960.4 مليون دينار ونسبته 131.4٪.

الارتفاع في قيمة الفائض في بند الدخل (صافي) لتصل قيمة ذلك الفائض إلى نحو 2240.7 مليون دينار خلال عام 2010 مقابل نحو 1993.7 مليوناً خلال عام 2009، بارتفاع قيمته نحو 247 مليون دينار ونسبته 12.4٪.

انخفاض قيمة بند التحويلات الجارية (صافي)، والتي تمثل تحويلات مالية بدون مقابل من المقيمين في الاقتصاد الكويتي إلى المقيمين في باقي اقتصادات دول العالم (تحويلات العمالة الوافدة، والمساعدات النقدية والعينية، والاشتراكات في المنظمات الإقليمية والدولية) لتصل قيمة تلك التحويلات الجارية إلى نحو 3727 مليون دينار خلال عام 2010 مقارنة بتحويلات جارية بلغت قيمتها نحو 3742 مليوناً خلال عام 2009، وبما يمثل انخفاضاً قيمته 15 مليون دينار ونسبته 0.4٪.

#### **ب- الحساب الرأسمالي والمالي:**

تشير البيانات الأولية الخاصة بالحساب الرأسمالي والمالي في إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2010 إلى ارتفاع في قيمة صافي الأصول الخارجية المدرجة ضمن ذلك الحساب، مسجلةً بذلك نمواً بنحو 9337.6 مليون دينار مقابل نمو بلغت قيمته بنحو 7293.5 مليوناً خلال عام 2009.

وينعزى الارتفاع في قيمة صافي الأصول الخارجية المدرجة ضمن الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2010 إلى التطورات التي شهدتها البنود الرئيسية المكونة لذلك الحساب، ومن أبرزها ما يلي:

سجل الحساب الرأسمالي ارتفاعاً في صافي التحويلات الرأسمالية من الخارج بنحو 311.4 مليون دينار وبنسبة 101.6٪ ليصل صافي قيمة تلك التحويلات إلى نحو 618 مليون دينار خلال عام 2010، مقابل 306.6 ملايين خلال عام 2009.

سجل الحساب المالي تدفقا صافيا إلى الخارج بلغ نحو 9955.6 مليون دينار خلال عام 2010، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 2355.5 مليونا ونسبته 31٪ مقارنة بمستواه خلال عام 2009 والبالغ نحو 7600.1 مليونا.

ونتيجة للتطورات السالفة الذكر، سجل الميزان الكلي بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2010 فائضا تقدر قيمته بنحو 159.4 مليون دينار مقارنة بفائض بلغت قيمته 1088.4 مليونا خلال عام 2009. وقد انعكس ذلك على إجمالي الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي الذي سجل ارتفاعا بذات القيمة (159.4 مليون دينار) في نهاية عام 2010 مقارنة بنهاية عام 2009.

ومن منظور أوسع للوضع الكلي لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت ليشمل كلا من التغيير في صافي قيمة الأصول الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات المدرجة ضمن بند الحكومة العامة، والتغيير في إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، فإن الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت يظهر فائضا قيمته نحو 10519 مليون دينار خلال عام 2010 مقابل فائض بلغ نحو 9303 ملايين دينار خلال عام 2009، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 1216 مليونا ونسبته 13.1٪.

وخلال الفترة المنقضية والمتاحة (يناير- سبتمبر 2011) من عام 2011، بلغت قيمة الفائض في الميزان التجاري (والمعبر عن الفارق الحسابي بين إجمالي قيمة كل من الصادرات والواردات السلعية على أساس سيفح) نحو 15004.2 مليون دينار مقابل فائض بلغت قيمته نحو 9357.0 مليونا خلال الفترة المقابلة (يناير- سبتمبر 2010)، وبما يمثل زيادة قيمتها 5647.2 مليون دينار ونسبتها 60.4٪. وتأتي تلك التطورات في قيمة فائض الميزان التجاري لدولة الكويت خلال الفترة المنقضية والمتاحة (يناير- سبتمبر 2011)، كمحصلة للتطورات التي شهدتها كل من جانبي الصادرات والواردات السلعية لدولة الكويت مع باقي دول العالم الخارجي خلال تلك الفترة، والتي يمكن ايجازها على النحو التالي:

ارتفاع إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت خلال الفترة (يناير- سبتمبر 2011) ليصل إلى نحو 20007.7 ملايين دينار مقارنة بنحو 14011.8 مليوناً خلال الفترة المقابلة من عام 2010، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 5995.9 مليوناً ونسبته 42.8٪. وقد جاء الارتفاع المذكور في إجمالي قيمة الصادرات السلعية ليعكس الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية لتصل إلى نحو 18698.8 مليون دينار خلال الفترة (يناير- سبتمبر 2011) مقابل نحو 12977.7 مليوناً خلال الفترة المقابلة من عام 2010. وفي المقابل فقد ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 26.6٪ لتصل إلى نحو 1308.9 مليون دينار خلال الفترة (يناير- سبتمبر 2011) مقارنة بنحو 1034.1 مليوناً خلال الفترة المقابلة من عام 2010.

ارتفاع إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس سيف) خلال الفترة المنقضية (يناير- سبتمبر 2011) لتصل إلى نحو 5003.4 ملايين دينار مقارنة بنحو 4654.9 مليوناً خلال الفترة المقابلة من عام 2010، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 348.5 مليوناً ونسبته 7.5٪.

#### 6 - مستويات الأسعار المحلية:

ارتفع معدل التضخم محسوباً على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بدولة الكويت ليصل متوسطه إلى نحو 4.6٪ خلال السنة المالية 2011/10 مقارنة بنحو 3.2٪ خلال السنة المالية السابقة 2010/09 (جدول 9).

## جدول (9)

تطور المستوى العام للأسعار المحلية في دولة الكويت

التغير في الرقم القياسي (%)			البيان
2012/11 (أبريل - ديسمبر 2011)*	2011/10	2010/09	
			1- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (عام 2000 = 100)
4.6	4.6	3.2	- المواد الغذائية
9.7	9.4	3.2	- المشروبات والتبغ
1.8-	1.7	8.3	- الكساء وملبوسات القدم
3.1	4.9	4.4	- خدمات المسكن
3.3	5.0	4.1	- سلع وخدمات منزلية
4.2	3.1	3.7	- النقل والمواصلات
2.4	0.5-	0.8-	- الخدمات التعليمية والصحية
3.8	3.1	3.0	- سلع وخدمات أخرى
3.3	3.8	3.7	2- الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (عام 1980 = 100)
(أبريل - سبتمبر 2011)*			- السلع المحلية
1.3	5.7	2.1	- السلع المستوردة
3.5	7.7	1.5	
2.5	5.8	0.1-	

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

(\*) مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2010.

ويعزى الارتفاع المشار إليه أنفا في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال السنة المالية 2011/10 مقارنة بالسنة المالية السابقة، إلى الارتفاع في معدلات زيادة الأسعار في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، يأتي في مقدمتها الارتفاع في المستوى العام لأسعار قسم المواد الغذائية (يبلغ وزنه الترجيحي نحو 18.3% في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) بمعدل بلغ نحو 9.4%، والمستوى العام لأسعار قسم خدمات المسكن (يبلغ وزنه الترجيحي نحو 26.7% في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) ليصل إلى نحو 5.0%، والمستوى العام لأسعار قسم الكساء وملبوسات القدم (يبلغ وزنه الترجيحي نحو 8.9% في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) بمعدل بلغ نحو 5.0%، والمستوى العام لأسعار قسم السلع والخدمات المنزلية (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 14.7% في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) بمعدل بلغ نحو 3.1%.

وقد بلغ معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2011) من السنة المالية 2012/2011 نحو 4.6٪ مقارنة بالفترة المقابلة من السنة المالية السابقة جدول (9).

وعلى صعيد معدل التغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في دولة الكويت، فقد ارتفع ذلك المعدل ليصل متوسطه إلى نحو 5.7٪ خلال السنة المالية 2011/10 مقارنة بنحو 2.1٪ خلال السنة المالية السابقة 2010/09. ويعزى الارتفاع المشار إليه أنفاً في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة خلال السنة المالية 2011/10 مقارنة بالسنة المالية السابقة، إلى الارتفاع في معدلات زيادة الأسعار في الأقسام المكونة لذلك الرقم القياسي. يأتي في مقدمتها الارتفاع في المستوى العام لأسعار قسم السلع المستوردة بمعدل بلغ نحو 5.8٪ خلال السنة المالية 2011/10 مقارنة بتراجع بنحو 0.1٪ خلال السنة المالية السابقة 2010/09، والارتفاع كذلك في المستوى العام لأسعار قسم السلع المنتجة محلياً بنحو 7.7٪ خلال السنة المالية 2011/10 مقارنة بنحو 1.5٪ خلال السنة المالية السابقة 2010/09.

وخلال الفترة المنقضية (أبريل - سبتمبر 2011) من السنة المالية 2012/11 فقد بلغ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة نحو 1.3٪ مقارنة بالفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. حيث يعزى الارتفاع المشار إليه إلى الارتفاع في أسعار قسم السلع المنتجة محلياً بنحو 3.5٪، وأسعار السلع المستوردة بنحو 2.5٪ خلال الفترة المنقضية (أبريل - سبتمبر 2011) من السنة المالية 2012/11 مقارنة بالفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

## **الفصل الرابع**

### **تطورات المالية العامة**

**2012/2011 – 2010/2009**

## الفصل الرابع تطورات المالية العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للسنتين الماليتين 2010/2009 – 2011/2010 إلى استمرار الميزانية في تحقيق فوائض مالية فعلية .

### أولا : السنة المالية 2010/2009 :

ففي السنة المالية 2010/2009 تشير بيانات الحساب الختامي إلى ارتفاع حجم الفائض الفعلي المحقق بعد اقتطاع 10 ٪ من الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة إلى 4668.4 مليون دينار ، وهو ما يمثل 15.3 ٪ من إجمالي تقديرات الناتج المحلي بالأسعار الجارية والتي بلغت 30477.8 مليون دينار لعام 2009 . وجاء ذلك الفائض نتيجة زيادة الإيرادات لتصل إلى حوالي 17687.9 مليون دينار منخفضة بحوالي ( 15.8 ٪ ) عن مستواها في السنة المالية 2009/2008 . وجاء ذلك الانخفاض نتيجة انخفاض حصيلته الإيرادات النفطية والتي انخفضت بحوالي ( 15.9 ٪ ) مقارنة مع العام الماضي ومثلت حوالي 93.8 ٪ من إجمالي الإيرادات العامة ، وصاحب ذلك التطور زيادة نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة إلى حوالي 6.2 ٪ .

وبالنسبة للمصروفات فقد انخفضت بحوالي ( 38.4 ٪ ) عام 2010/2009 مقارنة مع السنة المالية السابقة 2009/2008 . وبلغت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 حوالي 36.9 ٪ . وجاء معظم الانخفاض في إجمالي المصروفات نتيجة لانخفاض مصروفات الباب الخامس – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية والتي انخفضت بنسبة ( 57.4 ٪ ) عام 2010/2009 مقارنة مع السنة المالية السابقة 2009/2008 كما انخفضت نسبتها إلى إجمالي المصروفات الحكومية إلى حوالي 40.7 ٪ مقارنة مع 58.8 ٪ في السنة المالية 2009/2008 ، وتعود انخفاض مصروفات السنة المالية 2010/2009 مقارنة بالسنة المالية 2009/2008 إلى سداد القسط الأول من العجز الاكتواري وقدره 5472 مليون دينار إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال السنة المالية 2009/2008 .

## ثانيا : السنة المالية 2011/2010 :

وبالنسبة للسنة المالية 2011/2010 فقد بلغ الفائض الفعلي المحقق بعد اقتطاع 10 ٪ من الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة حوالي 3130.8 مليون دينار، أي ما نسبته حوالي 8.8 ٪ من إجمالي تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي بلغ 35633.7 مليون دينار لعام 2010 . وجاء ذلك الفائض نتيجة زيادة الإيرادات لتصل إلى حوالي 21502.0 مليون دينار مرتفعة بحوالي 21.6 ٪ عن مستواها في السنة المالية 2010/2009 . وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية والتي ارتفعت بحوالي ( 20.3 ٪ ) مقارنة مع العام الماضي ومثلت حوالي 92.8 ٪ من إجمالي الإيرادات العامة .

وبالنسبة للمصروفات فقد ارتفعت بحوالي 44.2 ٪ عام 2011/2010 مقارنة مع السنة المالية السابقة 2010/2009 . وبلغت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 حوالي 45.5 ٪ .

## ثالثا : ميزانية السنة المالية 2012/2011 :

وبالنسبة لميزانية السنة المالية 2012/2011 فقد قدرت الإيرادات بمبلغ 13445.3 مليون دينار في حين بلغت اعتمادات المصروفات العامة لتلك الموازنة نحو 19435.0 مليون دينار . وبذلك فقد تضمنت الموازنة العامة للسنة المالية 2012/2011 عجزا تقديريا بلغت قيمته نحو 7334.2 مليون دينار وذلك بعد استقطاع 10 ٪ من الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة .

وبالنسبة للإيرادات النفطية فقد قدرت بنحو 12307.1 مليون دينار بما نسبته 91.5 ٪ من جملة تقديرات الإيرادات العامة ضمن الميزانية المذكورة . وقد بنيت تلك التقديرات على أساس متوسط سعر تأسيري لبرميل النفط يبلغ نحو 60 دولارا . هذا وقد زادت تقديرات الإيرادات النفطية للميزانية العامة للسنة المالية 2012/2011 عن تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الميزانية العامة للسنة المالية السابقة 2011/2010 بحوالي 3690.5 مليون دينار بنسبة 42.8 ٪ .

أما بالنسبة للتقديرات المعتمدة للإيرادات غير النفطية ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2012/2011 فقد بلغت نحو 1138.2 مليون دينار بنسبة 8.5٪ من جملة الإيرادات المقدرة للميزانية العامة للسنة المالية المذكورة . واستأثرت الإيرادات العامة المقدر تحصيلها نظير الخدمات الحكومية بالنصيب الأوفر 58.2٪ من جملة تقديرات الإيرادات غير النفطية للميزانية العامة للسنة المالية 2012/2011 يلي ذلك الإيرادات والرسوم المتنوعة 18.1٪ ثم الإيرادات المقدر تحصيلها نظير كل من الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية 17.8٪ والضرائب على صافي الدخل والأرباح 4.6٪ ، يلي ذلك الضرائب والرسوم على الممتلكات 1.0٪ ثم الضرائب والرسوم على السلع والخدمات 0.2٪ والإيرادات الرأسمالية 0.1٪ وذلك من جملة تقديرات الإيرادات غير النفطية ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2012/2011 .

وعلى صعيد المصروفات العامة ، فقد بلغت اعتمادات المصروفات ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2012/2011 نحو 19435.0 مليون دينار ، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو 3125.0 مليوناً ونسبتها 19.2٪ عن اعتمادات المصروفات ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2011/2010 . حيث بلغت اعتمادات مصروفات الباب الأول (المرتبات والأجور) ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2012/2011 نحو 4428.0 مليون دينار مقابل نحو 3700.0 مليوناً للسنة المالية 2011/2010 ، أي بزيادة بنسبة 19.7٪ وبلغت اعتمادات مصروفات الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) نحو 3035.0 مليون دينار مقابل نحو 2915.0 مليوناً للسنة المالية 2011/2010 وبما يمثل زيادة بنسبة 4.1٪ .

كما بلغت اعتمادات مصروفات الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بالميزانية العامة للسنة المالية 2012/2011 مبلغ 385.0 مليون دينار ، زيادة بنسبة 71.1٪ عن الاعتمادات المقابلة من السنة المالية 2011/2010 . وبلغت اعتمادات مصروفات الباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة) مبلغ 2430.7 مليون دينار ، أي بزيادة بنسبة 16.3٪ عن الاعتمادات المقابلة من السنة المالية 2011/2010 .

وأخيراً بلغت اعتمادات مصروفات الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بالميزانية العامة للسنة المالية 2012/2011 نحو 9156.3 مليون دينار ، وبما يمثل زيادة بنسبة 24.1٪ عن الاعتمادات المقابلة من السنة المالية 2011/2010 .

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاعتمادات مصروفات أبواب الميزانية للسنة المالية 2012/2011 فقد استحوذت اعتمادات مصروفات الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) على نحو 47.1٪ من إجمالي اعتمادات المصروفات ضمن الميزانية العامة للسنة المالية المذكورة ، تليها اعتمادات مصروفات الباب الأول (المرتبات والأجور) بنحو 22.8٪ ، ثم اعتمادات مصروفات الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بنحو 15.6٪ ثم اعتمادات مصروفات الباب الرابع (المشاريع الإنشائية والاستثمارات العامة) بنحو 12.5٪ ، وأخيرا اعتمادات مصروفات الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بنحو 2.0٪ .



## رابعاً : الاختلالات الهيكلية للميزانية العامة للدولة وكيفية معالجتها :

يتضح من العرض السابق لتطورات المالية العامة سواء باستخدام أرقام الحساب الختامي أو اعتمادات الميزانية ، أن ميزانية الدولة مازالت تعاني من عدد من المشاكل الهيكلية التي تتطلب بذل الجهود الإصلاحية لتحسين أوضاع الميزانية وزيادة فاعليتها كأداة للسياسة المالية وتعزيز دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وكذلك لضمان سلامة استخدامها في تحقيق الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع الكويتي .

1 - فمن ناحية ، تستمر الإيرادات النفطية في المساهمة بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة حيث تتعدى نسبة مساهمتها أكثر من 90 ٪ من تلك الإيرادات ، ويعود ذلك إلى تحسن أوضاع أسواق النفط العالمية والارتفاع القياسي في أسعار النفط فيها ، وكذلك إلى ضعف قاعدة الإيرادات غير النفطية وعدم تنوعها ، ونود التأكيد هنا على أن استمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة يساهم بزيادة درجة تذبذب تلك الإيرادات وعدم استقرارها نظراً لارتباطها بتطورات الأسعار العالمية للنفط والتي تعتبر متغيراً خارجياً خارج نطاق السيطرة من قبل دولة الكويت .

ومثل هذا الأمر يمثل مكمناً للخطر حال انخفاض إنتاج الكويت من النفط أو انخفاض أسعار تصدير هذا الإنتاج . وتزداد الخطورة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الإنفاق العام يتزايد عاماً بعد عام ولا بد من ضمان توافر التمويل المستمر اللازم له ، وهو الأمر الذي يعطي للاحتياجات التي تملكها الدولة ولاستثمارها في أصول وموجودات مدرة لعائد أهمية كبيرة لضمان توافر التمويل اللازم للنمو المتزايد في الإنفاق العام .

ويوضح الجدول رقم (2) أن بيانات الحساب الختامي للسنوات المالية 2007/2006 – 2010/2011 تبين أن معدل مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة قد وصل في متوسط الفترة حوالي 93.4 ٪ .

**جدول رقم (2)**  
**نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة**  
**خلال الفترة 2007/2006 – 2012/2011**

إلى أقرب مليون دينار

السنة المالية	إجمالي الإيرادات	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية
2007/2006 خ	15509.3	14511.5	93.6%
2008/2007 خ	19022.6	17719.5	93.2%
2009/2008 خ	21005.8	19710.7	93.8%
2010/2009 خ	17687.9	16584.9	93.8%
2011/2010 خ	21502.0	19947.4	92.8%
2012/2011 م	13445.3	12307.1	91.9%
2013/2012 م.م	13932.4	12768.2	91.6%

المصدر : وزارة المالية : خ - حساب ختامي ، م - ميزانية معتمدة م.م مشروع ميزانية .

ومن هنا فإنه من الضروري العمل على تنويع قاعدة الإيرادات العامة وتقليل درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية من أجل تحقيق درجة أفضل من الاستقرار في أوضاع المالية العامة ولأجل ذلك فإن الحكومة تبذل الجهود في سبيل إصلاح النظام الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

بالإضافة إلى ذلك ، هناك حاجة إلى تعديل أحكام القانون رقم (79) لعام 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة ، حيث أن إعادة النظر في هذا القانون سيمكن الحكومة من وضع نظام سعري كفاء للرسوم على السلع والخدمات العامة مما سيساهم بتعزيز جانب الإيرادات غير النفطية وكذلك في الحد من جوانب الهدر والإسراف في استهلاك تلك الخدمات وتقليل الأعباء المالية لنفقات الحكومة على الدعم .

2- ومن جانب آخر يلاحظ أن مصروفات الحكومة تتركز في الغالب على جوانب الإنفاق الجاري (المتمثل في البابين الأول والثاني) والتي يبلغ نصيبها حوالي 38.3% من إجمالي مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية بالحساب الختامي 2011/2010 ، وبإضافة مرتبات الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة على الباب الأول وكذلك الإنفاق على مرتبات العسكريين فإن تلك النسبة ترتفع بشكل كبير مما يضع الكويت في أعلى قائمة الدول من حيث نسبة الإنفاق على الأجور والمرتبات إلى إجمالي الإنفاق الحكومي .

3- وفي المقابل فإن الإنفاق الرأسمالي الحكومي ( المتمثل في البابين الثالث والرابع ) بقى متواضعا حيث لم تتجاوز نسبته 11.3 ٪ إلى إجمالي مصروفات السنة المالية 2010/2011 .

ومن أجل إبراز الدور التنموي للميزانية فإنه من الضروري العمل على ترشيد الإنفاق العام وزيادة نسبة الإنفاق الرأسمالي ، في الوقت الذي يتم العمل فيه على زيادة وتحسين إنتاجية ذلك الإنفاق من خلال التركيز على المشاريع التنموية التي تتمتع بجداوى اقتصادية واجتماعية مرتفعة ، وكذلك العمل على تنفيذ المشروعات المدرجة في الميزانية بشكل فعال ورفع كفاءتها ، بالإضافة إلى العمل على تحسين معدلات استغلال الخدمات والمرافق العامة .

وفي مجال الحد من الإنفاق العام ، فإنه من الضروري أن تستمر الجهود الحكومية الهادفة إلى تخفيض معدل النمو في مصروفات الباب الأول وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد عن طريق إشراكه في تطوير المشاريع التنموية للقطاع العام وزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة له حتى يتمكن من استيعاب أعداد أكبر من الأيدي العاملة الوطنية مما يخفف من الأعباء على القطاع الحكومي .

في الوقت نفسه العمل على تشجيع العمالة الوطنية على البحث عن فرص وظيفية في القطاع الخاص ، واستمرار الجهود الهادفة لإصلاح النظام التعليمي لضمان تحقيق الاتساق بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات القطاع الخاص من العمالة . وهذا يؤكد على أهمية الاستمرار في تفعيل القانون رقم (19) لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل بالجهات غير الحكومية .

**الفصل الخامس**

**مشروع ميزانية**

**السنة المالية 2012 / 2013**

**الفصل الخامس**  
**مشروع ميزانية السنة المالية 2012 / 2013**  
**( أهدافه – الأسس التي بني عليها )**

تنص المادة (13) من المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على : "يعد وزير المالية مشروع الميزانية ، كما يعد بيانا يتضمن عرضا عاما للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلا لما يهدف إليه" .  
وقد بذل قطاع شؤون الميزانية العامة بوزارة المالية جهودا حثيثة لإعداد التقديرات النهائية للإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية ومشاريع ميزانيات الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة للسنة المالية 2013/2012 على أسس علمية سليمة ، بهدف التوصل إلى تقديرات دقيقة لاحتياجات هذه الجهات ، وذلك عملا على تحقيق الأهداف والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها ، ناهيك عن الأهداف الواردة بخطة التنمية الثالثة 2013/2012 .

**أولا : الملامح الرئيسية لمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 :**

- 1 - تم إعداد تقديرات الإيرادات النفطية على أساس 65.0 دولار للبرميل طبقا لتقديرات كل من وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية بالتنسيق مع وزارة المالية وموافقة اللجنة العليا للميزانية ، كما تم تقدير حجم الإنتاج وفقا لحصة دولة الكويت في منظمة OPEC 2.220 مليون برميل / اليوم .
- 2 - سيتم سداد الدفعة الثالثة من القسط الثاني من العجز الاكتواري والبالغ 5472 مليون دينار (المقرر سداده على خمس دفعات سنوية متساوية بدءا من السنة المالية 2011/2010 بواقع 1094.4 مليون دينار)، وقد تم إدراج الدفعة الثالثة بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 .
- 3 - سيتم سداد القسط الثاني من الأعباء المالية المترتبة على ( مشروع رفع السقف للأعلى للمرتب الخاضع للتأمين الأساسي من 1250 د.ك إلى 1500 د.ك ) إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبالغة 1313.7 مليون دينار مقابل تكلفة المدة السابقة على تعديل النظام وذلك بتقسيمها على (10) أقساط سنوية بدءا من ميزانية السنة المالية 2012/2011 وبواقع 131 370 000 د.ك سنويا ، وقد تم إدراج القسط الثاني بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 .

4- سيتم سداد القسط الثاني من الأعباء المالية المترتبة على ( مشروع تكلفة إعادة موازنة النظام في التأمين التكميلي والبالغة 1607.8 مليون دينار) إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل تكلفة المدة السابقة على إعادة موازنة النظام وذلك بتقسيمها على (10) أقساط سنوية متساوية بدءاً من ميزانية السنة المالية 2011/2012 وبواقع 160.78 مليون دينار، وقد تم إدراج القسط الثاني بمشروع ميزانية السنة المالية 2012/2013 .

5- وفقاً لخطة إعادة هيكلة النظام المالي للدولة وتوصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة بشأن مشروع ميزانية السنة المالية 2011/2012 ، تم توزيع اعتمادات المكاتب واللجان التي كانت تدرج بالباب الخامس بميزانية كل من الديوان الأميري ومجلس الوزراء ووزارة المالية تم توزيعها على أبواب مصروفات الميزانية المختصة بكل جهة .

6 - وأيضاً طبقاً لتوصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع ميزانية السنة المالية 2011/2012 للعام الثاني على التوالي تم إعداد تقديرات مصروفات ميزانية السنة المالية 2012/2013 بدون اعتمادات تكميلية حيث تم إلغاء الاعتماد التكميلي العام على مستوى جميع أبواب المصروفات عدا الباب الأول - المرتبات حيث أنه مخصص لتعيين الخريجين الكويتيين الجدد .

7- تم مراجعة ومطابقة مشاريع الخطة السنوية الثالثة 2012/2013 المعدة من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مع المشاريع المدرجة بميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة للسنة المالية 2012/2013 .

8- نأمل أن تحقق مشاريع الخطة السنوية 2012/2013 زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي وبصفة خاصة العمل على زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة، وزيادة الإنفاق الاستثماري والحد من الإنفاق الجاري ، والعمل على زيادة دور القطاع الخاص والحد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ، ومعالجة الخلل في سوق العمل وذلك بزيادة نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الخاص .

9- ووفقا لما تقدم ستعمل الحكومة على تنفيذ مشاريع الخطة السنوية 2013/2012 طبقا لما هو مخطط له وذلك بحث الجهات الحكومية المختصة على البدء في التنفيذ فور صدور قانون ربط ميزانية السنة المالية 2013/2012 ، كما سيتم بحث الجهات الرقابية ولجنة المناقصات المركزية على سرعة الموافقات والبت في الترسية وايلاء مشاريع الخطة الإنمائية الثالثة الأولوية وذلك عملا على تحقيق الأهداف المشار إليها .

**ثانيا : التقديرات الإجمالية لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية  
2013/2012 :**

**• تقديرات الإيرادات :**

- بلغت تقديرات الإيرادات لمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 مبلغ 13932.4 مليون دينار، منها 12768.2 مليون دينار إيرادات نقدية بنسبة 91.6 % ، 1164.2 مليون دينار إيرادات غير نقدية بنسبة 8.4 % من جملة الإيرادات .

**• المخصص لاحتياطي الأجيال القادمة :**

- تم استقطاع مبلغ 1393.2 مليون دينار تقريبا بنسبة 10 % من تقديرات الإيرادات لمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 ، تضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة طبقا لأحكام القانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة .

**• تقديرات المصروفات :**

- وبلغت تقديرات المصروفات لمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 مبلغ 21960 مليون دينار منها 4742.9 مليون دينار للباب الأول – المرتبات بنسبة 21.6 % من إجمالي تقديرات المصروفات ، 4235.3 مليون دينار للباب الثاني – المستلزمات السلعية والخدمات بنسبة 19.3 % ، 475.2 مليون دينار للباب الثالث – وسائل النقل والمعدات والتجهيزات بنسبة 2.2 % ، 2968.0 مليون دينار للباب الرابع – المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة بنسبة 13.5 % ، 9538.6 مليون دينار للباب الخامس – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بنسبة 43.3 % .

**• العجز في الميزانية :**

- وبلغ العجز في مشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 بعد استقطاع نسبة 10 % من الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة ( 9420.8 - ) مليون دينار بنسبة ( 67.6 % - ) من الإيرادات ، يغطي من المال الإحتياطي العام للدولة .

### ثالثا : الأسس التي بني عليها تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 :

#### (1) تقدير الإيرادات :

قدرت الإيرادات بمبلغ 13932.4 مليون دينار بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 بزيادة قدرها 487.1 مليون دينار عن تقديرات السنة المالية 2012/2011 البالغة 13445.3 بنسبة 3.6 %.

#### أ – تقديرات الإيرادات النفطية :

يوضح الجدول التالي تقديرات الإيرادات النفطية ، وقد قدرت الإيرادات النفطية على أساس سعر 65 دولار للبرميل وذلك بالتنسيق مع وزارة النفط ، مع العمل بمبدأ الحيطة والحذر ، والأخذ بالاعتبار أن أي زيادة فعلية في أسعار النفط عن 65 دولار للبرميل ستعكس إيجابيا على تخفيض العجز في الميزانية .

#### جدول رقم ( 1 ) تقديرات الإيرادات النفطية

(بالمليون دينار)

مشروع ميزانية 2013/2012	ميزانية معتمدة 2012/2011	حساب ختامي 2011/2010
12768.2	12307.1	19947.4

ولما كان تحديد حصة الإنتاج يتم من قبل منظمة ( أوبك OPEC ) في ضوء تطورات أسعار النفط بالأسواق العالمية ، فقد تم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية :

2.220 مليون برميل / يوم	حصة الإنتاج حسب OPEC
65.0 دولار للبرميل	السعر التقديري للبرميل
278.0 فلس للدولار	سعر الصرف المستخدم
365.0 يوم	عدد أيام السنة المالية 2013/2012
14642.1 مليون دينار	القيمة المقدرة لإيرادات النفط
151.0 مليون دينار	القيمة المقدرة لإيرادات الغاز
14793.1 مليون دينار	جملة إيرادات النفط والغاز
( 2024.9 ) مليون دينار	يخصم : تكاليف الإنتاج الخاصة بهما
12768.2 مليون دينار	تقديرات الإيرادات النفطية 2013/2012

وطبقا لذلك فقد بلغت تقديرات الإيرادات النفطية بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 مبلغ 12768.2 مليون دينار بزيادة قدرها 461.1 مليون دينار عن تقديرات السنة المالية 2012/2011 بنسبة ( 3.75 % ) .

## ب - تقديرات الإيرادات غير النفطية :

يوضح الجدول التالي تقديرات الإيرادات غير النفطية ، وقد قدرت تلك الإيرادات بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 بمبلغ 1164.2 مليون دينار بزيادة قدرها (26.0) مليون دينار عن تقديرات السنة المالية 2012/2011 بنسبة 2.3 % ، وقد تم التقدير في ضوء مؤشرات الإيرادات الفعلية خلال الفترة المنقضية من السنة المالية 2012/2011 ، ومتوسط المحصل الفعلي خلال السنوات المالية الثلاث السابقة مع الأخذ في الاعتبار الإيرادات الناتجة عن تحسين مستوى الخدمات القائمة والتوسع فيها وتقديم خدمات جديدة .

### جدول رقم ( 2 ) تقديرات الإيرادات غير النفطية

(بالمليون دينار)

مشروع ميزانية 2013/2012	ميزانية معتمدة 2012/2011	حساب ختامي 2011/2010
1164.2	1138.2	1554.6

في ظل الاستمرار في تطبيق القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالخدمات والمرافق العامة ، والذي يقضي بعدم زيادة الرسوم والتكاليف المالية عن أسعارها في 1994/12/31 ، فإن السياسات التي يطرحها البيان المالي من خلال مشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 لتنمية الإيرادات غير النفطية تنحصر فيما يلي :

\* الاستمرار في حث الجهات الحكومية على زيادة وتنويع خدماتها والعمل على تحسينها وضرورة رفع كفاءة تحصيل الإيرادات المستحقة للدولة .

\* إدراج الزيادة الطبيعية في الإيرادات غير النفطية نتيجة الزيادة في معدلات نمو السكان وإنشاء مناطق سكنية جديدة وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها الدولة .

## من أهم أسباب الزيادة في الإيرادات غير النفطية :

الزيادة المتوقعة في الإيرادات غير النفطية هي محصلة الزيادة في إيرادات بعض الوزارات والنقص في إيرادات البعض الآخر وذلك على النحو التالي :

### 1. وزارة المالية - الإدارة العامة : الزيادة 84.6 مليون دينار

زيادة في بند - أراضي حيث تمثل هذه الزيادة المتوقع بيعه من الأراضي المملوكة للدولة خلال السنة المالية 2013/2012 بالمزاد العلني وفقا للمرسوم رقم (80/105) . بالإضافة إلى الزيادة المتوقعة ببند الإيرادات الخاصة بوزارة المالية - الإدارة العامة بناء على المحصل الفعلي للفترة السابقة.

### 2. وزارة العدل : الزيادة 6.2 مليون دينار

زياد في البنود التالية : بند - رسوم نقل ملكية عقارات وتمثل في الزيادة المتوقعة في الرسوم المفروضة على نقل ملكية عقارات ، بند - رسوم نقل ملكية أراضي وتمثل في الزيادة المتوقعة في الرسوم المفروضة على نقل ملكية الأراضي، بند - رسوم قضائية وغرامات جزائية نتيجة الزيادة في تحصيل الغرامات الجزائية ، بند - إيرادات قيديّة نتيجة الزيادة في الإيرادات المتوقع تحويلها من حساب الأمانات ، وبند - إيرادات أخرى نتيجة الزيادة في المحصل نظير المتوقع تحصيله من المصروفات المستردة.

### 3. وزارة الداخلية : الزيادة 6.2 مليون دينار

زيادة في البنود التالية : بند - رسوم قضائية نتيجة الزيادة المتوقعة بالغرامات الجزائية والمخالفات المرورية ، بند - غرامات وأرباح نظرا للزيادة حسب الإيرادات المتوقعة وبند - إيرادات المبيعات نتيجة للزيادة المتوقعة في المبيعات.

#### 4. وزارة الأشغال العامة: الزيادة 3.0 مليون دينار

زيادة في البنود التالية: بند - إيرادات قيدية بسبب الزيادة المتوقعة تسويتها من المبالغ المعلاة لحساب الأمانات التي مضى عليها المدة القانونية، بند - غرامات وأرباح لزيادة المتوقعة تحصيله من مبالغ الغرامات على المقاولين ، بند - إيرادات أخرى لزيادة المتوقعة تحصيله للمصروفات المستردة نتيجة أخطاء بمبالغ منصرفتها دون وجه حق ورسوم تأهيل الشركات ، بند - مياه معالجة لزيادة المتوقعة تحصيله عن كمية المياه المعالجة التي سيتم ضخها من محطات التقنية عن عقود أبرمت مع الوزارة ، بند - رسوم لزيادة المتوقعة تحصيله من رسوم فحص العينات والأجهزة وبيع وثائق المناقصات والممارسات العامة ، بند - إيرادات مبيعات بسبب زيادة مبيع المواد المستهلكة ، بند - إيجار نظرا لزيادة إيجار عدد من المواقع المختلفة التابعة لمباني الوزارة ، وبند - مخططات ومواصفات نتيجة للمتوقع من بيع المخططات ومواصفات المباني ومجارير المياه لكل من الشركات والأفراد.

#### 5. وزارة الكهرباء والماء: الزيادة 2.5 مليون دينار

زيادة في البنود التالية: بند - مياه وفقا للإيرادات المتوقعة تحصيلها للمياه العذبة والمياه الصلبة وترجع الزيادة وفقا للمحصل الفعلي للسنوات المالية السابقة ، بند - كهرباء نتيجة المتوقعة تحصيله من بيع التيار الكهربائي واستعمال العدادات ومواد وأدوات وأجور عمال ورسوم إيصال التيار الكهربائي ورسوم فحص التمديدات وترجع الزيادة وفقا للمحصل الفعلي للسنوات المالية السابقة ، بند - إيجار نتيجة زيادة المتوقعة تحصيله من إيجار مرافق الوزارة وفقا لقيمة العقود المبرمة مع الشركات كمقاصف وأبراج اتصالات ، بند - إيرادات أخرى نتيجة زيادة المتوقعة تحصيله من مصروفات مالية مستردة صرفت بالخطأ وفقا لما تم تحصيله خلال سنوات مالية سابقة ، بند - إيرادات قيدية لزيادة توقع الجهة لتسوية مبالغ معلاه لحساب الأمانات وفقا للمحصل للسنوات المالية السابقة.

بالإضافة إلى زيادة في بعض الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى.

❖ ويقابل هذه الزيادة نقص الإيرادات غير النفطية في الجهات التالية: وزارة المالية- الحسابات العامة ، وزارة الصحة ، الإدارة العامة للجمارك ووزارة المواصلات وغيرها.

## (2) : تقدير المصروفات :

تقوم السياسة المالية التي يطرحها البيان المالي من خلال مشروع ميزانية السنة المالية 2012/2013 في شأن المصروفات على المبادئ والمحددات الآتية :

\* إدراج المصروفات الحتمية والضرورية اللازمة لتسيير أعمال الجهات الحكومية ، مع زيادة الإنفاق الاستثماري بهدف دفع عجلة النشاط الاقتصادي بالبلاد ، والحد من الخلل الهيكلي بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري .

\* الاستمرار في العمل على الحد من تنامي المصروفات مع الالتزام بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي ترمي إلى رفع مستوى معيشة المواطن والارتقاء بمستوى الخدمات بصفة عامة .

\* الاستمرار في إدراج وتنفيذ المشاريع الإنتاجية الحيوية ذات الجدوى الاقتصادية في مجالات التعليم والصحة والإسكان والكهرباء والماء لمواجهة معدلات النمو السكاني لتحقيق الغايات المستهدفة بالخطة الإنمائية للدولة ( 2010/2011 – 2013/2014 ) .

\* تلبية احتياجات وزارات الكهرباء والماء والصحة والتربية من البابين الثاني والثالث ، وذلك عملاً على تحسين مستوى خدمات الكهرباء والماء والخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين والارتقاء بمستوى التعليم في دولة الكويت .

\* الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والطرق والمواصلات والاتصالات لتحسين مناخ الاستثمار وتحقيق الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية عملاً على خلق فرص عمل جديدة أمام قوة العمل الوطنية التي تدخل سوق العمل سنوياً .

وفي ضوء ما تقدم ... قام قطاع شئون الميزانية العامة بوزارة المالية بدراسة وإعداد التقديرات النهائية لجميع أبواب المصروفات للسنة المالية 2012/2013 بما فيها البابين الأول – المرتبات ، والرابع – المشاريع الإنشائية والصيانة وذلك استمراراً لتفعيل مبدأ - توحيد وظائف الميزانية في وزارة المالية والذي بدأ اعتباراً من ميزانية السنة المالية 2008/2009 وذلك وفقاً للاحتياجات الفعلية للوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة التي تمول من ميزانية الدولة ، وفي ضوء البيانات والمؤشرات والقواعد والقوانين المعمول بها ، فقد جاءت التقديرات على النحو التالي :



## إجمالي تقديرات الباب الأول – المرتبات للسنة المالية 2012/2013

(بالمليون دينار)

م	البيان	تقديرات المرتبات
	<b>أولا : الزيادات :</b>	
	<b>زيادة حتمية (مقترح حتمي) :</b>	90.4
	زيادة لا مناص منها ، وتتمثل في تكلفة العلاوات الدورية والترقيات بالاقدمية ، وجزء من تكلفة العلاوات الدورية ، الترقيات بالإقدمية في 2011/7/1 ، 2012/1/1 وجزء من تكلفة الترقية بالاختيار المنتظر تنفيذها في الربع الأخير من السنة المالية 2012/2011 ، والوظائف المنشأة بمرسوم ، والوظائف المنقولة من فئة ك إلى فئة ك ، والزيادة في عدد الأولاد للموظفين الكويتيين والعلاج الطبي والتعليم والتأمين الصحي .	
	<b>ب</b> <b>زيادة جديدة (مقترح جديد) :</b>	1013.6
	تكلفة تعيين الكويتيين خريجي الجامعات ، غير حملة المؤهلات العلمية ، الوظائف النادرة من غير الكويتيين ، الوظائف العسكرية ( شرطة / حرس وطني ) ، الوظائف المنشأة للترقية بالاختيار ، ووفقا لنظام وظيفي خاص ، تكلفة رفع المستوى الوظيفي للموظفين الكويتيين في بعض الوزارات خاصة وزارتي التربية والصحة ، زيادة حصة الحكومة في الوزارات والإدارات الحكومية بناء على القانون رقم 28 لسنة 2011 ، تكلفة قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2011 بمنح بعض الموظفين الكويتيين مكافأة مالية بواقع 100 د.ك شهريا ، وتكاليف زيادة بدلات ومكافأة شاغلي الوظائف الهندسية ( قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 13 لسنة 2011 ) ، والزيادة المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (405) لسنة 2012 بمنح مكافأة خاصة للعاملين بالجهات الحكومية .... وقرار مجلس الخدمة المدنية من رقم (6) إلى رقم (36) ، (42 ، 43) .	
	<b>جملة الزيادات</b>	1104.0
	<b>ثانيا : التخفيضات :</b>	
	تخفيض تكلفة الوظائف الشاغرة والمحظور شغلها وفقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (3) لسنة 1982 ، والوظائف التي تم إلغاؤها ، وتخفيض الاحتياطي المدرج في الاعتماد التكميلي ، والمتوقع عدم صرفه من اعتمادات 2012/2011 . وذلك تمشيا مع الأسس والضوابط التي اتبعت في اعداد تقديرات الباب الأول – المرتبات .	-386.0
	<b>ثالثا : صافي الزيادة (أولا – ثانيا )</b>	718.0
	<b>رابعا : اعتمادات السنة المالية 2012/2011</b>	4428.0
	<b>خامسا : تقديرات الباب الأول – المرتبات 2013/2012 (ثالثا + رابعا)</b>	5146.0

## الباب الثاني – المستلزمات السلعية والخدمات :

تم تقدير الباب الثاني على أساس الاحتياجات الفعلية ومتوسط الصرف الفعلي خلال السنوات المالية الثلاث السابقة ، ووفقا لذلك فقد بلغت تقديرات الباب الثاني بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 مبلغ 4169.0 مليون دينار بزيادة قدرها 1134.0 مليون دينار عن اعتمادات السنة المالية 2012/2011 ونسبة 37.4 % كما هو موضح بالجدول التالي :

### جدول رقم ( 4 ) تقديرات الباب الثاني

مشروع ميزانية 2013/2012	ميزانية معتمدة 2012/2011	حساب ختامي 2011/2010
4169.0	3035.0	2791.9

ومن أهم أسباب الزيادة في تقديرات الباب الثاني ..:

تركزت الزيادة في الجهات التالية :

#### 1 – وزارة الكهرباء والماء : الزيادة 1037.0 مليون دينار

لتغطية تكاليف الوقود المستخدم في المشاغل المركزية وفقا للحاجة الفعلية بوزارة الكهرباء والماء ، زيادة المتوقع صرفه من قطع غيار وأدوات صغيرة ، وترجع الزيادة في الأنواع ( حماية وأمن ومتنوعة ونظافة ) للزيادة على العقود الفعلية.

#### 2- مجلس الوزراء : الزيادة 41.1 مليون دينار

الزيادة في بند مصروفات خاصة ، وعقود النظافة ، وإيجار مباني ، خدمات اعلامية واجتماعية.

#### 3- وزارة الداخلية : الزيادة 38.9 مليون دينار

الزيادة في بند مصروفات خاصة ، وبند مواد وخامات لتغطية الحاجة الفعلية للجهة من متطلبات خطة التنمية ، ونوع ضيافة وحفلات وهدايا استنادا إلى دراسة الإدارة الفنية المختصة ، ونوع برامج حاسب آلي حسب المقاييس الواردة.

#### 4- الديوان الأميري : الزيادة 24.5 مليون دينار

الزيادة في بند مصروفات خاصة ، وبند صيانة وسائل نقل جوية ، وبند أبحاث ودراسات واستشارات.

5- وزارة الخارجية: الزيادة 9.7 دينار

الزيادة في بند مصروفات خاصة، وبند خدمات أخرى بناء على الحاجة الفعلية ومصروفات سنة مالية سابقة.

6- الحرس الوطني: الزيادة 8.3 مليون دينار

الزيادة في بند مصروفات خاصة، وبند مواد وخامات بناء على الحاجة الفعلية وعلى العقود الفعلية.

7- وزارة المالية- الإدارة العامة: الزيادة 5.3 مليون دينار

زيادة المخصص حسب العقود الفعلية كما تم إدراج مبالغ لاتفاقية التعاون الفني ومشاريع خطة التنمية السنوية، والزيادة في بند مواد وخامات.

8- وزارة الأشغال العامة: الزيادة 4.9 مليون دينار

لزيادة الأبحاث والاستشارات وتغطية مشاريع الجهة من خطة التنمية، لزيادة نفقات الطبع وعقد الحراسة والخدمات الأخرى المتنوعة والنظافة وخدمات المراسلين والفندقية وفقا للحاجة الفعلية.

بالإضافة إلى زيادة في بعض الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى.

❖ ويقابل هذه الزيادة نقص في كل من وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (9.4 - مليون دينار)، وزارة التربية (7.6 - مليون دينار)، وزارة الصحة (5.7 - مليون دينار)، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (5.6 - مليون دينار)، وزارة المواصلات (3.5 - مليون دينار) ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل (1.3 - مليون دينار).

## الباب الثالث - وسائل النقل والمعدات والتجهيزات :

تم إعداد تقديرات الباب الثالث للسنة المالية 2013/2012 على أساس الاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية من الأصول الثابتة ، وقد بلغت التقديرات 477.0 مليون دينار بزيادة قدرها 92.0 مليون دينار وبنسبة 23.9٪ عن اعتمادات السنة المالية 2012/2011 ، كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (5) تقديرات الباب الثالث

(بالمليون دينار) مشروع ميزانية 2013/2012	ميزانية معتمدة 2012/2011	حساب ختامي 2011/2010
477.0	385.0	152.9

### أسباب الزيادة في تقديرات الباب الثالث :

تركزت الزيادة في الجهات التالية :

1. الحرس الوطني : الزيادة 72.1 دينار  
الزيادة نتيجة لتوريد آليات عسكرية (الباندور) عقد شركة شتاير النمساوية.
2. وزارة الداخلية : الزيادة 50.0 مليون دينار  
الزيادة لتغطية متطلبات خطة التنمية السنوية وآليات القوات الخاصة ، ومشروع تأمين وحماية المياه الإقليمية الكويتية ضمن خطة التنمية.
3. وزارة التربية : الزيادة 9.2 مليون دينار  
تتمثل أهم أسباب الزيادة في بند أجهزة في زيادة المعتمد لأجهزة الحاسب الآلي الخاصة باحتياجات الجهة وذلك وفقا للدراسة الفنية الخاصة بالجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.
4. مجلس الوزراء : الزيادة 3.6 مليون دينار  
تعود أسباب الزيادة إلى إدراج اعتمادات المكاتب واللجان التي كانت مدرجة بالباب الخامس على الأبواب المختصة بالميزانية ، كما تتمثل الزيادة في نوع أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة المكتبية حيث تم التقدير وفقا للحاجة الفعلية ودراسة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ، الزيادة في بند أثاث لتأثيث مبنى لجنة المناقصات المركزية ، وبند وسائل نقل برية لزيادة عدد مستحقي السيارات من السادة الوزراء ومن في حكمهم والأخذ بالاعتبار حل مجلس الوزراء بالإضافة إلى توزيع المكاتب واللجان في الباب الخامس على أبواب الميزانية.

5. وزارة الأشغال العامة : الزيادة 1.9 مليون دينار

لتغطية احتياجات المركز الحكومي للفحوصات والأبحاث من الأجهزة المطلوبة لتجهيز مختبر المعايرة والتدقيق ولشراء شبكة رقابة تلفزيونية ، ونظرا لزيادة الحاجة لبعض المعدات المطلوبة وخطّة الطوارئ ، تجهيز عدد 3 قاعات اجتماعات بديوان الوزارة ومتطلبات الجهاز المركزي للمختبرات الإنشائية والمدينة الجديدة.

6. وزارة الخارجية : الزيادة 1.6 مليون دينار

وفقا للحاجة الفعلية من أجهزة الاتصال والكشف والطاقة الإشعاعية وأجهزة الحاسب الآلي وشراء أجهزة تشفير تتعلق بنظام الاتصال عبر الأقمار الصناعية ، ووفقا للحاجة الفعلية للسيارات المطلوب شراءها واستبدالها ولشراء السيارات المصنوعة لبرنامج السفارات والقنصليات في الخارج ، ووفقا للمقاييس المخزنية لتأثيث مباني الوزارة والبعثات في الخارج ، ونتيجة لزيادة حاجة الجهة من معدات التبريد والتكييف والمضخات والمكابس والأفران ومعدات التجفيف للبعثات القائمة والجديدة في الخارج.

7. ديوان الخدمة المدنية : الزيادة 1.6 مليون دينار

زيادة في بند أثاث لتأثيث مبنى برنامج إعادة الهيكلة الجديد وذلك بناء على الدراسة الفنية لإدارة شؤون التخزين العامة ، وزيادة في الأنواع المدرجة لبند أجهزة ومنها النوع أجهزة حاسب آلي وذلك وفقا للدراسة الفنية للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

8. وزارة التعليم العالي : الزيادة 1.1 مليون دينار

لتغطية احتياجات الوزارة من الأثاث وفقا للمقاييس المخزنية وتأثيث بعض المكاتب الثقافية في الخارج بالإضافة إلى احتياجات المشاريع الخاصة بخطة التنمية السنوية ( السنة الثالثة ) ، شراء مركبات جديدة لبعض المكاتب الثقافية في الخارج ، ولتغطية حاجة المعاهد الفنية وبعض المكاتب الثقافية من معدات التبريد بالإضافة إلى زيادة حاجة الجهة لأدوات السمكرة والتسخين والمعدات الصحية. بالإضافة إلى زيادة في بعض الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى.

❖ ويقابل هذه الزيادة نقص في الجهات التالية :

الديوان الأميري ( 21.6 - مليون دينار ) ، وزارة الصحة ( 13.5 - مليون دينار ) ، وزارة

الكهرباء والماء ( 12.3 - مليون دينار ) ووزارة المواصلات ( 1.4 - مليون دينار ) .

## الباب الرابع – المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملكات العامة :

بلغت تقديرات المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملكات العامة بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 مبلغ 2162.0 مليون دينار بنقص قدره ( 268.8 - ) مليون دينار عن اعتمادات السنة المالية 2012/2011 بنسبة ( 11.1 - % ) ، حسب ما هو موضح بالجدول التالي :

### جدول رقم (6) تقديرات الباب الرابع

( بالمليون دينار )

مشروع ميزانية 2013/2012	ميزانية معتمدة 2012/2011	حساب ختامي 2011/2010
2162.0	2430.8	1688.1

ويوضح الجدول التالي توزيع تقديرات الباب الرابع على أوجه الإنفاق المختلفة  
جدول (7) توزيع تقديرات الباب الرابع

( بالمليون دينار )

السنة المالية 2013/2012			البيانات
الوزن النسبي للا اعتمادات المصرفية	الاعتمادات المصرفية	التكاليف الكلية	
5.7 %	123.8	2254.1	– المشاريع الإنشائية الجديدة
68.7 %	1486.4	16843.1	– المشاريع الإنشائية المعتمدة
19.3 %	416.5	-	– الأعمال الإنشائية الصغيرة والصيانة
6.3 %	135.3	-	– الاستملكات العامة
100 %	2162.0	19097.2	جملة الباب الرابع

### الاعتبارات التي روعيت لدى إعداد تقديرات الباب الرابع للسنة المالية 2013/2012 :

1 - قام قطاع شئون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الباب الرابع – المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملكات العامة لجميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة بعد إجراء كافة الدراسات الفنية والمالية على مقترحات هذه الجهات ، حيث تم اعتماد التوزيع السنوي للإنفاق الاستثماري وفق احتياجات الجهات الحكومية ومعدلات الصرف السنوية ووفق ما جاء بالخطة السنوية الثالثة 2013/2012 كأساس لإعداد تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2013/2012 .

2 - العمل على الحد من الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري مع الأخذ بالاعتبار الدور الذي تلعبه اعتمادات الباب الرابع في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي .

3 - إدراج المشروعات الجديدة والتي تمثل أهمية حيوية وتنموية لأهمية هذه المشروعات في تلبية احتياجات المواطنين من خدمات جديدة وتحسين مستوى الخدمات القائمة حالياً بسبب التوسع العمراني وإنشاء مناطق سكنية جديدة ، وقد بلغت التكاليف الكلية لهذه المشاريع 2254.1 مليون دينار في حين بلغت الاعتمادات المصرفية للسنة المالية 2013/2012 مبلغ 123.8 مليون دينار .

4 - الاستمرار في تنفيذ المشاريع المعتمدة وإدراج الاعتمادات اللازمة للسنة المالية 2013/2012 مع التركيز على المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والصحة وخدمات الكهرباء والماء والخدمات الاجتماعية والخدمات الأمنية ومشاريع البنية التحتية والمرافق العامة .

**ومن أهم أسباب النقص في تقديرات الباب الرابع :**

النسبة %	الفرق ±	تقديرات 2013/2012	اعتمادات 2012/2011	عدد المشاريع	بيــــــــان	مجموعة / بند
43.7 % -	96.0 -	123.8	219.8	64	المشاريع الإنشائية الجديدة	1/1
15 % -	261.5 -	1486.4	1747.9	436	المشاريع المعتمدة ( الجاري تنفيذها )	2/1
5.8 % -	25.5 -	416.5	442.0	-	الأعمال الإنشائية الصغيرة والصيانة	0/2
544.3 %	114.3	135.3	21.0	-	الاستملاكات العامة	0/3
11.1 % -	268.7 -	2162.0	2430.7		جملة الباب الرابع	

**أهم أسباب النقص في الباب الرابع :**

1 - تأخر صدور قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2013/2012

إلى ما بعد منتصف السنة المالية حيث صدر بموجب القانون رقم (5) لسنة 2012 بتاريخ 2012/10/10 وقد ترتب على ذلك :

- عدم إمكانية توقيع عقود المشاريع الجديدة .
- عدم إمكانية توقيع عقود المشاريع المعتمدة التي لم توقع عقودها خلال السنة المالية 2012/2011 .

- صدور قرار من لجنة المناقصات المركزية بعدم الموافقة على المشاريع المطروحة لديها بنظام التصميم والتنفيذ حيث ينبغي أن يكون التصميم عن طريق لجنة اختيار البيوت الاستشارية ، وما ترتب على ذلك من عدم إمكانية توقيع عقود العديد من مشاريع وزارة الصحة والتربية وغيرها من الجهات الحكومية .

2 - وفي ضوء توجهات مجلس الوزراء بتخفيض تقديرات ميزانية السنة المالية 2013/2012

ونظرا لتأخر صدور قانون ربط الميزانية كما سبق الإشارة تم تخفيض تقديرات المشاريع الإنشائية والصيانة .

## الباب الخامس – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية :

بلغت تقديرات الباب الخامس للسنة المالية 2013/2012 مبلغ 9286.0 مليون دينار بزيادة قدرها 129.7 مليون دينار عن اعتمادات السنة المالية 2012/2011 أي بنسبة 1.4 ٪ كما هو موضح بالجدول التالي :

### جدول رقم (8) تقديرات الباب الخامس

(بالمليون دينار)	ميزانية معتمدة 2012/2011	حساب ختامي 2011/2010
مشروع ميزانية 2013/2012	9156.3	8164.9

### من أهم أسباب الزيادة في الباب الخامس :

\* سداد الدفعة الثالثة من القسط الثاني من العجز الاكتواري ( 1094.4 مليون دينار) بصندوق الباب الثالث بقانون التأمينات الاجتماعية حسب قرار مجلس الوزراء رقم (844/أولا) بتاريخ 2007/9/17.

\* سداد القسط الثاني من الأعباء المالية المترتبة على ( مشروع رفع السقف للأعلى للمرتب الخاضع للتأمين الأساسي من 1250 د.ك إلى 1500 د.ك ) إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبالغة 1313.7 مليون دينار مقابل تكلفة المدة السابقة على تعديل النظام وذلك بتقسيتها على (10) أقساط سنوية بدءا من ميزانية السنة المالية 2012/2011 وبواقع 131 370 000 د.ك سنويا .

\* سداد القسط الثاني من الأعباء المالية المترتبة على مشروع تكلفة إعادة موازنة النظام في التأمين التكميلي والبالغة 1607.8 مليون دينار وذلك بتقسيتها على (10) أقساط سنوية متساوية بدءا من ميزانية السنة المالية 2012/2011 وبواقع 160.78 مليون دينار سنويا .

\* زيادة دعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محليا بسبب ارتفاع أسعار النفط .

\* تغطية الزيادة في أسعار المواد التموينية والحديد ببند اعانات عامة بوزارة التجارة والصناعة .

\* تغطية تكاليف تشغيل الطائرات الحكومية وعددها (8) طائرات بالديوان الأميري .

- \* زيادة المخصص لدعم العمالة الوطنية بسبب زيادة أعداد العاملين بالقطاع الخاص ، بالإضافة إلى تكاليف المسرحين من العمل طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم (675/أول) .
- \* زيادة تمويل الهيئات الملحقمة والمؤسسات المستقلة .
- \* زيادة في بند تحويلات للأفراد لتغطية مكافآت الطلبة الكويتيين الدارسين داخل وخارج الكويت وفقا للقانون رقم (29) لسنة 2011 بتعديل أحكام القانون رقم (10) لسنة 1995 في شأن مكافآت الطلبة .
- \* الزيادة في بند المؤتمرات بالديوان الأميري بالإضافة إلى تغطية مصاريف أسر الشهداء .
- \* الزيادة في بند الوظائف الخاصة بوزارة الدفاع بسبب الزيادة في أعداد العسكريين .
- \* الزيادة في بند دعم العمالة الوطنية بديوان الخدمة المدنية لزيادة أعداد المتوقع تشغيلهم بالقطاع الخاص .
- \* الزيادة في العلاوة القضائية بوزارة العدل وصدور قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2011 .
- \* الزيادة في بند مؤتمرات بوزارة الخارجية لتغطية المؤتمرات الخاصة بالوزارة .
- ويقابل ذلك نقص في الجهات التالية :
- \* وزارة النفط : بسبب نقص تقديرات دعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محليا وفقا للاحتياجات المتوقعة .
- \* وزارة التجارة والصناعة : بسبب إلغاء التكلفة الخاصة بصرف المواد التموينية لانتهاء المدة المخصصة لها بموجب المكرمة الأميرية .
- \* وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل : بسبب نقص تقديرات بند تحويلات للأفراد ووفقا للحاجة الفعلية .
- \* وزارة المالية / الإدارة العامة : بسبب توزيع الاعتمادات الخاصة باللجان على أبواب الميزانية .
- \* مجلس الوزراء : بسبب توزيع الاعتمادات الخاصة باللجان على أبواب الميزانية .



# **الفصل السادس**

## **الخاتمة**

## الفصل السادس

### الخاتمة

وختاماً لقد حقق الاقتصاد الكويتي النتائج التالية وفقاً لإحصاءات الحسابات القومية منها :

1 - بلغت التقديرات الأولية للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في نهاية عام 2010 إلى حوالي 35633.7 مليون دينار كويتي ، وبلغ الناتج القومي الإجمالي 37876.7 مليون دينار بعد إضافة صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج ، كما بلغ الدخل القومي المتاح 31670.1 مليون دينار ، وذلك بعد خصم أهلاك رأس المال الثابت وإضافة صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي .

2 - ووفقاً لذلك بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9993 دينار في عام 2010 مرتفعاً بنسبة 14.3 % عن المستوى الذي حققه في عام 2009 والذي بلغ 8745 ديناراً .

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عام 2010 حوالي 10622 دينار مقابل 9318 دينار عام 2009 مرتفعاً بنسبة 14.0 % .  
كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح عام 2010 حوالي 8881 دينار مقابل 7544.0 دينار عام 2009 مرتفعاً بنسبة 17.7 % .

وذلك حسب التقديرات المعدلة والأولية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء ، ويعود الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح في نهاية عام 2010 مقارنةً بعام 2009 إلى الارتفاع في صافي عوامل الإنتاج من الخارج وإهلاك رأس المال الثابت وانخفاض صافي التحويلات الجارية من الخارج .

وهناك مجموعة من التحديات التي يجب أن تواجهها السياسات الاقتصادية للبلاد بوجه عام والسياستين المالية والنقدية بوجه خاص ، وتتمثل تلك التحديات في الآتي :

1 - العمل على تحقيق الرغبة الأميرية السامية والتحول بالكويت إلى المركز المالي والتجاري الإقليمي المنشود في أقرب وقت ممكن واشتراك الجميع في تحقيق هذا الهدف الوطني السامي .

2 - تفعيل دور القطاع الخاص الكويتي وحفزه على القيام بالاستثمار الإنتاجي الخالق للنمو المستدام ولفرض العمل أمام أبنائنا في المستقبل .

3 - ضرورة العمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة مع القطاع الخاص الكويتي في تنمية اقتصادنا الوطني دون قيود .

4 - ضرورة قيام الدولة بدورها في حفز وتشجيع ومشاركة القطاع الخاص الكويتي وأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية على المساهمة الفعالة في بناء الاقتصاد الكويتي .

5 - ضرورة تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية فيه باعتبار أن تلك القطاعات هي التي ستخلق النمو المستدام على أسس قوية .

6 - من الضروري ضمان استقرار الأسعار كأحد الدعائم التي يقوم عليها الاستثمار الإنتاجي الأمن .

7- العمل على اتخاذ إجراءات عملية لزيادة الإيرادات غير النفطية ، والحد من الزيادة المطردة في الإنفاق الجاري العام .

وفي السنة المالية 2012/2013 - إن شاء الله - سوف نعمل على استمرار الإنجازات ومواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الكويتي من خلال العمل الدؤوب على تذليل الصعاب ، واتخاذ بعض القرارات الصعبة التي تضمن مواجهة تلك التحديات وتغيير هيكل اقتصادنا . ولتحقيق ذلك سوف تتخذ الإجراءات التالية :

1 - تنفيذ مشاريع الخطة السنوية الثالثة 2012/2013 والتي أدرجت بميزانية السنة المالية 2012/2013 وفقا لما هو مخطط له ، والتي نأمل أن تحقق زيادة معدلات النمو في الاقتصاد الكويتي ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية فيه .

2 - تشجيع القطاع الخاص الكويتي على الاستثمار الإنتاجي من خلال العمل على إقرار مشاريع القوانين الخاصة بالشركات الإنمائية التي ستعود على المواطن الكويتي بالخير سواء من حيث الدخل أو من حيث فرص العمل .

3 - السعي إلى مراجعة قانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية في ضوء الخبرة المكتسبة خلال السنوات الماضية لحفز القطاع الخاص الكويتي على زيادة فرص توظيف العمالة الوطنية .

4 - العمل على تذليل العقبات وتبسيط الإجراءات الإدارية في كافة الأجهزة الحكومية للحصول على موافقاتها وتراخيصها لمساعدة القطاع الخاص على القيام بالدور المطلوب .

5 - الرقابة الفعالة والمستديمة على المال العام ، وحماية وتنمية أملاك الدولة العقارية وزيادة مردودها وعوائدها .

6 - العمل على التطبيق التدريجي لميزانية البرامج والأداء على عدد أكبر من الوزارات والهيئات .

7 - الاستمرار في عملية مراجعة وتفعيل قوانين النظام الضريبي لزيادة الإيرادات الغير نفطية .

وفي ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه نأمل أن تتحقق في هذه كويت المستقبل ، كويت الأمل ، كويت الرخاء والنماء .

والله ولي التوفيق ،،،

د. نايف فلاح الحجرف  
وزير المالية  
ووزير التربية ووزير التعليم  
العالي بالوكالة